

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: محاسبة وتدقيق

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

إدارة المخاطر البنكية ودورها في تعزيز فعالية الأداء المالي —دراسة حالة بنك BNA—

تحت إشراف الأستاذ:

د. خروبي محمد

مقدمة من طرف الطالبين:

— عزمونيل

— بطيش فؤاد

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. سيد علي بارد	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقرر الاول	د. خروبي محمد	أستاذ محاضر -ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	د. بوخرص أحمد أمين	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024



الوفاء

اهدي ثمرات جهدي الى رمز العطاء والوفاء
الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها "امي الغالية"
الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز "أبي أطال الله في
عمره"

الى غوالي قلبي من اخبوني بصدق اخوتي واخواتي
الى رفقاء دربي في مشوري الدراسي والعملية
الى كل من ضاقت السطور في ذكرهم فوسعهم قلبي ...
الى كل من ساندني من قريب او من بعيد.

نبيل





شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعونه الذي لولاه ما بلغ هذا العمل تمامه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى استاذي الفاضل "خروبي محمد"، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وصبره طيلة فترة الإنجاز، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي بنك BNA على تعاونهم وتسهيلهم لمهمتي خلال فترة الدراسة التطبيقية، وعلى ما قدموه من معلومات وبيانات قيمة ساهمت في إثراء هذا البحث.

نبيل





الوفاء

اهدي ثمرات جهدي الى رمز العطاء والوفاء
الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها "امي الغالية"
الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز "أبي أطال الله في
عمره"

الى غوالي قلبي من اخبوني بصدق اخوتي واخواتي
الى رفقاء دربي في مشوري الدراسي والعملية
الى كل من ضاقت السطور في ذكرهم فوسعهم قلبي ...
الى كل من ساندني من قريب او من بعيد.

فؤاد





شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعونه الذي لولاه ما بلغ هذا العمل تمامه.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى استاذي الفاضل "خروبي محمد"، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وصبره طيلة فترة الإنجاز، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي بنك BNA على تعاونهم وتسهيلهم لمهمتي خلال فترة الدراسة التطبيقية، وعلى ما قدموه من معلومات وبيانات قيمة ساهمت في إثراء هذا البحث.

فوائد



الملخص

يتناول هذا البحث العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في القطاع المصرفي، مع التركيز على البنوك في الجزائر. تبرز الدراسة أن البنوك تواجه تحديات متعددة من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والسيولة، والتي تؤثر على استقرارها وربحياتها. يؤكد البحث على أهمية تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الدولية، لتعزيز كفاية رأس المال وتحسين الرقابة. كما يشير إلى أن التوازن بين تحقيق الأرباح وحماية الأصول يتطلب يقظة مستمرة وتكيفاً مع المتغيرات الاقتصادية.

تؤثر المخاطر البنكية بشكل مباشر على مؤشرات الربحية والسيولة. يساهم تطبيق المعايير الاحترازية في تعزيز كفاية رأس المال وتحسين الرقابة على المخاطر. لا تزال إدارة السيولة تمثل تحدياً للبنوك، مما يتطلب تعزيز استراتيجياتها. يؤثر الاعتماد على عائدات النفط والبيروقراطية على الأداء المالي للمؤسسات. الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب يعزز من قدرة البنوك على التخفيف من المخاطر التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الأداء المالي، البنوك الجزائرية.

Abstract

This research examines the relationship between risk management and financial performance in the banking sector, focusing on banks in Algeria. The study highlights that banks face multiple challenges from credit, market, operational, and liquidity risks, which affect their stability and profitability. The research emphasizes the importance of implementing effective risk management strategies, including adherence to international standards, to enhance capital adequacy and improve oversight. It also indicates that balancing profit generation with asset protection requires continuous vigilance and adaptation to economic changes.

Banking risks directly impact profitability and liquidity indicators. The application of prudential standards contributes to enhancing capital adequacy and improving risk oversight. Liquidity management remains a challenge for banks, necessitating strengthened strategies. Reliance on oil revenues and bureaucracy affects the financial performance of institutions. Investment in technology and training enhances banks' ability to mitigate operational risks.

Keywords: Risk Management, Financial Performance, Algerian Banks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
2	اهداء
3	شكرو تقدير
4	اهداء
5	شكرو تقدير
6	الملخص
9	فهرس المحتويات
12	قائمة الجداول
14	قائمة الاشكال
16	قائمة الملاحق
18	قائمة الاختصارات
20	المقدمة العامة
22	الفصل الأول: إدارة وتسيير المخاطر البنكية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
24	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
25	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية
36	المطلب الثالث: أسباب نشوء المخاطر البنكية
37	المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية وأهميتها
38	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية
39	المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر البنكية
40	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية
41	المبحث الثالث: استراتيجيات وآليات تسيير المخاطر البنكية
41	المطلب الأول: السياسات الوقائية في إدارة المخاطر
43	المطلب الثاني: الأدوات المالية المستخدمة في الحد من المخاطر
44	المطلب الثالث: المعايير الدولية في إدارة المخاطر البنكية
46	خلاصة الفصل الأول
47	الفصل الثاني: الأداء المالي
48	تمهيد
49	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي
49	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي ومكوناته

51	المطلب الثاني: أهمية قياس الأداء المالي
52	المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي
54	المبحث الثاني: أدوات تحليل الأداء المالي
54	المطلب الأول: التحليل المالي النسبي
62	المطلب الثاني: التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية
66	المطلب الثالث: أدوات حديثة لقياس الأداء
68	المبحث الثالث: تحديات وتطبيقات الأداء المالي
68	المطلب الأول: تحديات قياس الأداء المالي
70	المطلب الثاني: تطبيقات عملية في قطاعات مختلفة
71	المطلب الثالث: التوجهات الحديثة في تحسين الأداء المالي
76	خلاصة الفصل الثاني
77	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي
78	تمهيد
79	المبحث الأول: دراسة حالة حول إدارة المخاطر البنكية في الجزائر
79	المطلب الأول: واقع المخاطر البنكية في الجزائر
80	المطلب الثاني: السياسات المتبعة في البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر
81	المطلب الثالث: تقييم فعالية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية
82	المبحث الثاني: نظرة عامة على بنك BNA وكالة مستغانم
82	المطلب الأول: التعريف بالبنك BNA871 وكالة مستغانم
85	المطلب الثاني: تطبيقات المعايير الاحترازية بازل 3 2 1 في البنك
86	المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر البنكية وفقا للمعايير الاحترازية بازل 3 2 1
90	المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الميدانية
90	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية والميزانية المختصرة
93	المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية بواسطة المؤشرات المالية
95	المطلب الثالث: دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية
99	خلاصة الفصل الثالث
101	الخاتمة العامة
104	قائمة المراجع
111	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
91	ميزانية الأصول للبنك لسنتي 2019-2018	(1-3)
92	ميزانية الخصوم للبنك لسنتي 2019-2018	(2-3)
92	الميزانية المختصرة لسنة 2018	(3-3)
93	اعداد الميزانية المختصرة لسنة 2019	(4-3)
94	راس المال العامل	(5-3)
94	الاحتياج في راس المال العامل	(6-3)
95	الخزينة الصافية	(7-3)
96	نسب السيولة	(8-3)
97	نسب التمويل	(9-3)

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
84	الهيكل التنظيمي لبنك BNA وكالة مستغانم	(1-3)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
112	الهيكل التنظيمي لبنك BNA	01
113	ميزانية الاصول للسنة 2019/2018	02
114	ميزانية الخصوم للسنة 2019/2018	03

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	اللغة الاجنبية	اللغة العربية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
RWA	Risk-Weighted Assets	الاصول المرجحة بالمخاطر
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
BFR	Besoin en Fonds de Roulement	احتياج رأس المال العامل
TN	Trésorerie Nette	صافي الخزينة
DLT	Dettes à long terme	الديون طويلة الاجل
DCT	Dettes à court terme	الديون قصيرة الاجل

المقدمة العامة

في المشهد الاقتصادي العالمي الديناميكي والمعقد، تواجه المؤسسات المالية، وخاصة البنوك، عددا لا يحصى من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها وربحياتها. لقد برزت الإدارة الفعالة للمخاطر كحجر الزاوية لضمان مرونة واستدامة هذه المؤسسات في مواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية المتتالية. إن القدرة على تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها أصبحت ضرورة قصوى للبقاء والنمو في بيئة تتسم بعدم اليقين. وفي الوقت نفسه، يعد الأداء المالي القوي أمرا بالغ الأهمية للبنوك لأداء دورها الاقتصادي الحيوي، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة من المودعين والمستثمرين، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل.

إن التفاعل المعقد بين ممارسات إدارة المخاطر الدقيقة وتحقيق الأداء المالي المتفوق يمثل مجالا حاسما للدراسة والتحليل، لا سيما في الاقتصادات النامية مثل الجزائر، حيث تقدم ديناميكيات السوق والأطر التنظيمية الفريدة اعتبارات مميزة وتحديات خاصة. يهدف هذا البحث إلى التعمق في هذه العلاقة، مستكشفا كيف يمكن لإدارة المخاطر أن تساهم في تعزيز الأداء المالي للبنوك، مع التركيز على السياق الجزائري الذي يتميز بخصائص اقتصادية ومصرفية معينة تتطلب دراسة متأنية لفهم تأثير المخاطر على القطاع المصرفي. إن فهم هذه الديناميكيات سيساعد في صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لضمان استقرار ونمو القطاع المصرفي.

إشكالية البحث

على الرغم من التركيز المتزايد على أطر إدارة المخاطر والمعايير الاحترازية الدولية مثل بازل، لا تزال العديد من البنوك الجزائرية تواجه أنواعا مختلفة من المخاطر التي قد تعيق أداءها المالي. يكمن التحدي في فهم الطبيعة المحددة لهذه المخاطر ضمن السياق المصرفي الجزائري وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية في التخفيف من آثارها السلبية على المؤشرات المالية الرئيسية.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

• ما دور إدارة المخاطر البنكية في تعزيز فعالية الاداء المالي؟

الأسئلة الفرعية

1. ما هي أبرز المخاطر البنكية التي تواجه البنوك الجزائرية، وكيف تؤثر هذه المخاطر على أدائها المالي؟
2. إلى أي مدى تساهم السياسات المتبعة في إدارة المخاطر، وتطبيق معايير بازل، في تحسين الأداء المالي لبنك BNA وكالة مستغانم؟

فرضيات البحث

1. تؤثر المخاطر البنكية (الائتمانية، السوقية، التشغيلية، والسيولة) سلبا على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، حيث تؤدي زيادتها إلى تدهور مؤشرات الربحية والسيولة.
2. يساهم التطبيق الفعال لسياسات إدارة المخاطر ومعايير بازل الاحترازية في تحسين الأداء المالي لبنك BNA وكالة مستغانم، من خلال تعزيز كفاية رأس المال وتقليل الخسائر المحتملة.

أهمية البحث

يحمل هذا البحث أهمية كبيرة للعديد من أصحاب المصلحة. فبالنسبة للبنوك الجزائرية، فإنه يوفر رؤى حول تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي والربحية. وبالنسبة للهيئات التنظيمية، فإنه يقدم أساساً لتحسين الأطر الاحترازية وضمان الامتثال للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، فإنه يساهم في الفهم الأكاديمي لإدارة المخاطر المصرفية والأداء المالي في الأسواق الناشئة، ويقدم أدلة تجريبية قيمة وتوصيات عملية.

أهداف البحث

1. تحديد وتحليل أنواع المخاطر البنكية الرئيسية التي تواجه البنوك الجزائرية وتقييم تأثيرها على أدائها المالي.
2. تقييم فعالية سياسات إدارة المخاطر المتبعة في بنك BNA وكالة مستغانم، ومدى التزامها بمعايير بازل، وتأثير ذلك على أدائه المالي.
3. تقديم توصيات عملية للبنوك الجزائرية والجهات الرقابية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الأداء المالي.

منهجية البحث

للإلمام بكل جوانب بحثنا فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: حيث كانت بالبنك الوطني الجزائري BNA بوكالة مستغانم.
- الحدود الزمنية: امتدت الدراسة ما بين سنتي 2018 و2019.

الفصل الأول:

إدارة وتسيير المخاطر
البنكية

تعد إدارة وتسيير المخاطر البنكية من الركائز الأساسية لضمان استقرار المؤسسات المالية، حيث تواجه البنوك تحديات متعددة تؤثر على قدرتها في الحفاظ على سيولتها وربحياتها. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية. ونظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد، فإن تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على الثقة المالية وضمان الامتثال للمعايير الدولية. ومن خلال تطوير أنظمة رقابية متقدمة وتحليل شامل للمخاطر، تسعى البنوك إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وحماية أصولها من التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة.

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

تعد المخاطر البنكية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، نظرًا لطبيعة عمل البنوك التي تعتمد على التعاملات المالية والائتمانية. وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعوامل متعددة، مثل تقلبات الأسواق المالية، وعدم قدرة العملاء على سداد التزاماتهم، والتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية بأنها التهديدات المحتملة التي تواجه البنوك نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية أو تشغيلية. تشمل هذه المخاطر عدة أنواع، مثل المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، وغيرها. يعتبر فهم وإدارة هذه المخاطر أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

• مفهوم المخاطر البنكية

– التعريف العام للمخاطر البنكية

المخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك لخسائر مالية أو انخفاض في قيمته نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية. تشمل هذه العوامل التغيرات في الظروف الاقتصادية، تقلبات الأسواق المالية، الأخطاء التشغيلية، أو عدم قدرة العملاء على سداد القروض.

يعرف النجار المخاطر البنكية في كتابه "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" بأنها:

"احتمالية حدوث خسائر مالية أو انخفاض في العوائد نتيجة لعوامل متعددة، سواء كانت مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنك أو بالعوامل الخارجية التي تؤثر على أدائه"¹.

يوضح حامد في كتابه "إدارة المخاطر المالية في المصارف" أن:

"المخاطر البنكية هي التهديدات التي تواجه البنك في تحقيق أهدافه المالية، سواء كانت ناتجة عن تقلبات السوق أو عدم كفاءة الإدارة أو عوامل أخرى"².

يشير الحواس في كتابه "إدارة المخاطر في المؤسسات المالية" إلى أن:

"المخاطر البنكية هي التحديات التي تواجه البنوك في الحفاظ على سيولتها وربحياتها، مع مراعاة الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية"³.

¹ عبد الله عبد العزيز النجار، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص 45.

² محمد عبد الغفار حامد، "إدارة المخاطر المالية في المصارف"، دار النهضة العربية، لبنان، 2018، ص 67.

³ فهد بن عبد الله الحواس، "إدارة المخاطر في المؤسسات المالية"، دار كنوز المعرفة، السعودية، 2020، ص 89.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تعد المخاطر البنكية من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تؤثر على استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح. تنقسم هذه المخاطر إلى عدة أنواع، كل منها يتطلب إدارة دقيقة لتجنب الآثار السلبية.

1. المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

هي واحدة من أبرز المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. تعتبر إدارة هذه المخاطر أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرار البنوك واستمراريتها.

– تعريف المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك بسبب عدم قدرة العميل على سداد القروض أو الالتزامات المالية المتفق عليها. تشمل هذه المخاطر حالات التخلف عن السداد الجزئي أو الكلي، وتؤثر بشكل مباشر على السيولة والربحية⁴.

– أسباب المخاطر الائتمانية

تحدث المخاطر الائتمانية بسبب عدة عوامل، منها:

تدهور الوضع المالي للعميل بسبب البطالة أو انخفاض الدخل.

سوء إدارة القروض من قبل البنك، مثل عدم تقييم الجدارة الائتمانية بشكل صحيح.

التغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الركود الاقتصادي أو التضخم.

التركيز المفرط في منح القروض لقطاع أو فئة معينة دون تنويع المحفظة الائتمانية⁵.

– أنواع المخاطر الائتمانية

تنقسم المخاطر الائتمانية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر التخلف عن السداد: عندما يفشل العميل في سداد القرض بالكامل أو جزء منه.
- ✓ مخاطر تراجع الجدارة الائتمانية: عندما تتدهور القدرة المالية للعميل بعد منح القرض.
- ✓ مخاطر التركيز: عندما تتركز القروض في قطاع أو منطقة جغرافية معينة، مما يزيد من احتمالية الخسائر.

⁴ محمد عبد الغني حسن، "إدارة المخاطر المصرفية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص 45-50.

⁵ خالد بن عبد الله السعدون، "المخاطر المالية وإدارتها في البنوك الإسلامية"، دار المريخ، السعودية، 2019، ص 78-85.

✓ مخاطر التسعير: عندما لا يعكس سعر الفائدة المحدد للقرض مستوى المخاطر الحقيقية⁶.

— إدارة المخاطر الائتمانية

تشمل إدارة المخاطر الائتمانية عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ تقييم الجدارة الائتمانية: تحليل الوضع المالي للعميل قبل منح القرض.
- ✓ تنوع المحفظة الائتمانية: توزيع القروض على قطاعات وشرائح مختلفة لتقليل مخاطر التركيز.
- ✓ استخدام الضمانات: طلب ضمانات مالية أو عينية لتغطية الخسائر المحتملة.
- ✓ متابعة القروض: مراقبة أداء العملاء بعد منح القروض للكشف المبكر عن أي مشاكل مالية⁷.

— تأثير المخاطر الائتمانية على البنوك

تؤثر المخاطر الائتمانية على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ الخسائر المالية: زيادة الديون المعدومة وتقليل الأرباح.
- ✓ تدهور السيولة: صعوبة تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل.
- ✓ تأثير السمعة: فقدان ثقة العملاء والمستثمرين بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.
- ✓ زيادة التكاليف: ارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة نسبة المخاطر⁸.

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكبر التحديات التي تواجه البنوك، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وتدهور في السمعة. من خلال فهم أسبابها وأنواعها وتطبيق استراتيجيات إدارية فعالة، يمكن للبنوك تقليل آثارها السلبية.

2. المخاطر السوقية (Market Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة التقلبات في الأسواق المالية، مثل تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية. تؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على قيمة الأصول والالتزامات المالية للبنك.

— تعريف المخاطر السوقية

المخاطر السوقية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار الأسواق المالية، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، والسلع. تعتبر هذه المخاطر من أكثر المخاطر تأثيراً على القيمة السوقية للأصول والالتزامات⁹.

⁶ علي عبد القادر القريوتي، "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك"، دار وائل للنشر، الأردن، 2020، ص 102-110.

⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، "إدارة السيولة في البنوك التجارية"، دار الفكر العربي، مصر، 2017، ص 60-65.

⁸ سامي عبد الحميد المهدي، "المخاطر القانونية في العمل المصرفي"، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص 90-95.

⁹ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 55-60.

— أسباب المخاطر السوقية

تحدث المخاطر السوقية بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ التغيرات في أسعار الفائدة: تؤثر على قيمة السندات والقروض ذات الأسعار المتغيرة.
- ✓ تقلبات أسعار الصرف: تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية.
- ✓ تغيرات أسعار الأسهم والسلع: تؤثر على قيمة المحافظ الاستثمارية.
- ✓ الأحداث الاقتصادية والسياسية: مثل الركود الاقتصادي أو الحروب، التي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسواق¹⁰.

— أنواع المخاطر السوقية

تنقسم المخاطر السوقية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر أسعار الفائدة: (Interest Rate Risk) تحدث بسبب التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات ذات الأسعار المتغيرة.
- ✓ مخاطر أسعار الصرف: (Currency Risk) تحدث بسبب التقلبات في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر على الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية.
- ✓ مخاطر أسعار الأسهم: (Equity Risk) تحدث بسبب التغيرات في أسعار الأسهم التي تؤثر على قيمة المحافظ الاستثمارية.
- ✓ مخاطر أسعار السلع: (Commodity Risk) تحدث بسبب التغيرات في أسعار السلع مثل النفط والذهب¹¹.

— إدارة المخاطر السوقية

تشمل إدارة المخاطر السوقية عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ التحليل الكمي: استخدام النماذج الرياضية والإحصائية لتقييم المخاطر المحتملة.
- ✓ التنوع: توزيع الاستثمارات على فئات أصول مختلفة لتقليل التعرض للتقلبات.
- ✓ أدوات التحوط: استخدام العقود المستقبلية والخيارات المالية للحد من الخسائر المحتملة.
- ✓ المراقبة المستمرة: متابعة التغيرات في الأسواق المالية وتعديل الاستراتيجيات وفقًا لذلك¹².

¹⁰ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 88-95.

¹¹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 112-120.

¹² أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 70-75.

– تأثير المخاطر السوقية على البنوك

تؤثر المخاطر السوقية على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ تقلبات القيمة السوقية: تؤدي إلى تغيرات في قيمة الأصول والالتزامات المالية.
- ✓ الخسائر المالية: قد تتعرض البنوك لخسائر كبيرة بسبب التقلبات الحادة في الأسواق.
- ✓ تأثير السيولة: قد تؤدي التقلبات السوقية إلى صعوبة في تحويل الأصول إلى نقد.
- ✓ تأثير السمعة: قد تفقد البنوك ثقة العملاء والمستثمرين بسبب الخسائر الكبيرة¹³.

3. المخاطر التشغيلية (Operational Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة، أو العمليات الداخلية، أو الأحداث الخارجية. تؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على كفاءة البنوك وقدرتها على تقديم الخدمات.

– تعريف المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن الأخطاء البشرية، أو خلل في الأنظمة، أو العمليات الداخلية، أو الأحداث الخارجية التي تؤثر على سير العمل في البنك. تشمل هذه المخاطر حالات الاحتيال، والأخطاء الإدارية، وفشل الأنظمة التكنولوجية¹⁴.

– أسباب المخاطر التشغيلية

تحدث المخاطر التشغيلية بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ الأخطاء البشرية: مثل الأخطاء في إدخال البيانات أو معالجة المعاملات.
- ✓ خلل في الأنظمة: مثل فشل البرمجيات أو انقطاع التيار الكهربائي.
- ✓ العمليات الداخلية غير الفعالة: مثل عدم وجود ضوابط كافية أو إجراءات مراقبة ضعيفة.
- ✓ الأحداث الخارجية: مثل الكوارث الطبيعية أو الهجمات الإلكترونية¹⁵.

– أنواع المخاطر التشغيلية

تنقسم المخاطر التشغيلية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر الاحتيال: مثل الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين أو الاحتيال الخارجي من قبل العملاء.
- ✓ مخاطر الأخطاء الإدارية: مثل سوء إدارة العمليات أو اتخاذ قرارات خاطئة.
- ✓ مخاطر الأنظمة التكنولوجية: مثل فشل الأنظمة أو الهجمات الإلكترونية.

¹³ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

¹⁴ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 65-70.

¹⁵ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 95-100.

✓ مخاطر الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل أو الفيضانات التي تؤثر على سير العمل¹⁶.

— إدارة المخاطر التشغيلية

تشمل إدارة المخاطر التشغيلية عدة استراتيجيات، منها:

✓ وضع ضوابط داخلية: مثل فصل المهام ومراجعة العمليات بشكل دوري.

✓ تحسين الأنظمة التكنولوجية: مثل استخدام برمجيات متطورة وتدريب الموظفين على استخدامها.

✓ التأمين: مثل شراء بوالص تأمين ضد المخاطر التشغيلية.

✓ التدريب والتوعية: مثل تدريب الموظفين على التعامل مع المخاطر المحتملة¹⁷.

— تأثير المخاطر التشغيلية على البنوك

تؤثر المخاطر التشغيلية على البنوك بعدة طرق، منها:

✓ الخسائر المالية: مثل التعويضات عن الأخطاء أو تكاليف إصلاح الأنظمة.

✓ تأثير السمعة: مثل فقدان ثقة العملاء بسبب الأخطاء أو الاحتيال.

✓ توقف العمليات: مثل تعطل الخدمات المصرفية بسبب فشل الأنظمة.

✓ زيادة التكاليف: مثل تكاليف التحقيقات أو تحسين الأنظمة¹⁸.

4. المخاطر السيولة (Liquidity Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل بسبب نقص السيولة. تعتبر هذه المخاطر من التحديات الكبيرة التي يمكن أن تؤثر على استقرار البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

— تعريف المخاطر السيولة

المخاطر السيولة هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل بسبب نقص السيولة. تشمل هذه المخاطر حالات عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة كافية أو عدم توفر الأموال اللازمة لسحب العملاء¹⁹.

¹⁶ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 122-130.

¹⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

¹⁸ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

¹⁹ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 75-80.

– أسباب المخاطر السيولة

تحدث المخاطر السيولة بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ سحب الودائع بشكل مفاجئ: عندما يسحب العملاء ودائعهم بكميات كبيرة في وقت قصير.
- ✓ عدم القدرة على بيع الأصول: عندما لا يتمكن البنك من تحويل الأصول إلى نقد بسرعة كافية.
- ✓ الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل: مثل الاعتماد على القروض بين البنوك التي قد تصبح غير متاحة في أوقات الأزمات.
- ✓ التغيرات في الظروف الاقتصادية: مثل الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض السيولة في السوق²⁰.

– أنواع المخاطر السيولة

تنقسم المخاطر السيولة إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر تدفق السيولة (Funding Liquidity Risk): تحدث عندما لا يتمكن البنك من الحصول على تمويل كافٍ لتلبية التزاماته.
- ✓ مخاطر تسييل الأصول (Asset Liquidity Risk): تحدث عندما لا يتمكن البنك من بيع الأصول بسرعة كافية دون خسائر كبيرة.
- ✓ مخاطر السوق (Market Liquidity Risk): تحدث عندما تكون الأسواق غير سائلة ولا يمكن بيع الأصول بأسعار عادلة²¹.

– إدارة المخاطر السيولة

تشمل إدارة المخاطر السيولة عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ الحفاظ على احتياطيّات كافية: مثل الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل نقد أو أصول سائلة.
- ✓ تنوع مصادر التمويل: مثل الاعتماد على مصادر تمويل متعددة لتقليل الاعتماد على مصدر واحد.
- ✓ إدارة المطلوبات: مثل تحسين هيكل المطلوبات لتقليل التزامات قصيرة الأجل.
- ✓ المراقبة المستمرة: مثل متابعة مؤشرات السيولة واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة²².

– تأثير المخاطر السيولة على البنوك

تؤثر المخاطر السيولة على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ الخسائر المالية: مثل تكاليف التمويل الطارئ أو بيع الأصول بخسائر.
- ✓ تأثير السمعة: مثل فقدان ثقة العملاء والمستثمرين بسبب عدم القدرة على تلبية السحوبات.

²⁰ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 105-110.

²¹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 132-140.

²² أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

- ✓ توقف العمليات: مثل تعطل الخدمات المصرفية بسبب نقص السيولة.
- ✓ زيادة التكاليف: مثل ارتفاع تكاليف الاقتراض في أوقات الأزمات.²³

5. المخاطر القانونية (Legal Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، أو التعرض لدعاوى قضائية. تعتبر هذه المخاطر من التحديات الكبيرة التي يمكن أن تؤثر على سمعة البنوك واستقرارها المالي.

— تعريف المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح، أو التعرض لدعاوى قضائية، أو وجود عقود غير واضحة أو غير قابلة للتنفيذ. تشمل هذه المخاطر أيضاً التغيرات في التشريعات التي قد تؤثر على عمليات البنك.²⁴

— أسباب المخاطر القانونية

تحدث المخاطر القانونية بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ عدم الامتثال للقوانين: مثل عدم الالتزام باللوائح المصرفية أو قوانين مكافحة غسل الأموال.
- ✓ الدعاوى القضائية: مثل الدعاوى المرفوعة من العملاء أو الجهات التنظيمية.
- ✓ العقود غير الواضحة: مثل العقود التي تحتوي على بنود غامضة أو غير قابلة للتنفيذ.
- ✓ التغيرات التشريعية: مثل التغيرات في القوانين التي تؤثر على عمليات البنك.²⁵

— أنواع المخاطر القانونية

تنقسم المخاطر القانونية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر عدم الامتثال: مثل عدم الالتزام باللوائح المصرفية أو قوانين حماية البيانات.
- ✓ مخاطر العقود: مثل العقود غير الواضحة أو التي تحتوي على بنود غير قابلة للتنفيذ.
- ✓ مخاطر الدعاوى القضائية: مثل الدعاوى المرفوعة من العملاء أو الجهات التنظيمية.
- ✓ مخاطر التغيرات التشريعية: مثل التغيرات في القوانين التي تؤثر على عمليات البنك.²⁶

²³ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

²⁴ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 85-90.

²⁵ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 115-120.

²⁶ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 142-150.

– إدارة المخاطر القانونية

تشمل إدارة المخاطر القانونية عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ الامتثال للقوانين: مثل تطبيق اللوائح المصرفية وقوانين مكافحة غسل الأموال.
- ✓ مراجعة العقود: مثل التأكد من أن العقود واضحة وقابلة للتنفيذ.
- ✓ التدريب والتوعية: مثل تدريب الموظفين على القوانين واللوائح ذات الصلة.
- ✓ المراقبة المستمرة: مثل متابعة التغيرات التشريعية واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة²⁷.

– تأثير المخاطر القانونية على البنوك

تؤثر المخاطر القانونية على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ الخسائر المالية: مثل تكاليف الدعاوى القضائية أو الغرامات المالية.
- ✓ تأثير السمعة: مثل فقدان ثقة العملاء والمستثمرين بسبب الدعاوى القضائية.
- ✓ توقف العمليات: مثل تعطيل الخدمات المصرفية بسبب القضايا القانونية.
- ✓ زيادة التكاليف: مثل تكاليف الامتثال للقوانين أو تحسين العقود²⁸.

6. المخاطر السمعة (Reputational Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر غير المالية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة فقدان ثقة العملاء أو المستثمرين بسبب سلوكيات أو ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية. تعتبر هذه المخاطر من التحديات الكبيرة التي يمكن أن تؤثر على استقرار البنوك وقدرتها على جذب العملاء.

– تعريف المخاطر السمعة

المخاطر السمعة هي الخسائر المحتملة الناتجة عن تدهور سمعة البنك بسبب سلوكيات أو ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية. تشمل هذه المخاطر حالات الاحتيال، أو انتهاك الخصوصية، أو عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية²⁹.

– أسباب المخاطر السمعة

تحدث المخاطر السمعة بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ الاحتيال: مثل حالات الاحتيال الداخلي أو الخارجي التي تؤثر على سمعة البنك.
- ✓ انتهاك الخصوصية: مثل تسريب بيانات العملاء أو سوء إدارة المعلومات.
- ✓ عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية: مثل التمييز أو الممارسات غير العادلة.

²⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

²⁸ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

²⁹ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 95-100.

✓ الأزمات الإعلامية: مثل التغطية الإعلامية السلبية التي تؤثر على سمعة البنك³⁰.

– أنواع المخاطر السمعة

تنقسم المخاطر السمعة إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر الاحتيال: مثل حالات الاحتيال التي تؤثر على ثقة العملاء.
- ✓ مخاطر انتهاك الخصوصية: مثل تسريب بيانات العملاء أو سوء إدارة المعلومات.
- ✓ مخاطر الأزمات الإعلامية: مثل التغطية الإعلامية السلبية التي تؤثر على سمعة البنك.
- ✓ مخاطر عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية: مثل التمييز أو الممارسات غير العادلة³¹.

– إدارة المخاطر السمعة

تشمل إدارة المخاطر السمعة عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ تعزيز الثقافة الأخلاقية: مثل تدريب الموظفين على الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
- ✓ تحسين إدارة المعلومات: مثل حماية بيانات العملاء وتحسين إدارة الخصوصية.
- ✓ التواصل الفعال: مثل إدارة الأزمات الإعلامية بشكل فعال والرد السريع على الشكاوى.
- ✓ المراقبة المستمرة: مثل متابعة آراء العملاء وردود الفعل على وسائل التواصل الاجتماعي³².

– تأثير المخاطر السمعة على البنوك

تؤثر المخاطر السمعة على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ فقدان العملاء: مثل انخفاض عدد العملاء بسبب تدهور السمعة.
- ✓ تأثير المبيعات: مثل انخفاض الإيرادات بسبب فقدان ثقة العملاء.
- ✓ زيادة التكاليف: مثل تكاليف إدارة الأزمات أو تحسين السمعة.
- ✓ تأثير القيمة السوقية: مثل انخفاض قيمة أسهم البنك في البورصة³³.

7. المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk)

تعد أحد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، حيث تنشأ نتيجة اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة أو عدم التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية. تعتبر هذه المخاطر من التحديات الكبيرة التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنوك.

³⁰ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 125-130.

³¹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 152-160.

³² أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

³³ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 140-145.

– تعريف المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة أو عدم التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية. تشمل هذه المخاطر حالات الفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية أو فقدان الميزة التنافسية³⁴.

– أسباب المخاطر الاستراتيجية

تحدث المخاطر الاستراتيجية بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة: مثل الدخول إلى أسواق جديدة دون دراسة كافية.
- ✓ التغيرات في البيئة الخارجية: مثل التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية التي تؤثر على استراتيجية البنك.
- ✓ المنافسة الشديدة: مثل دخول منافسين جدد إلى السوق أو تغيير استراتيجيات المنافسين.
- ✓ عدم التكيف مع التغيرات: مثل عدم تحديث الاستراتيجيات وفقاً للتغيرات في السوق³⁵.

– أنواع المخاطر الاستراتيجية

تنقسم المخاطر الاستراتيجية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ مخاطر السوق: مثل التغيرات في طلب العملاء أو دخول منافسين جدد.
- ✓ مخاطر التكنولوجيا: مثل التغيرات التكنولوجية التي تجعل استراتيجية البنك قديمة.
- ✓ مخاطر التنظيم: مثل التغيرات في اللوائح أو القوانين التي تؤثر على استراتيجية البنك.
- ✓ مخاطر السمعة: مثل تدهور سمعة البنك بسبب قرارات استراتيجية خاطئة³⁶.

– إدارة المخاطر الاستراتيجية

تشمل إدارة المخاطر الاستراتيجية عدة استراتيجيات، منها:

- ✓ تحليل البيئة الخارجية: مثل استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي مثل SWOT وPESTEL.
- ✓ تحديث الاستراتيجيات: مثل تعديل الاستراتيجيات وفقاً للتغيرات في السوق.
- ✓ التنويع: مثل تنويع المنتجات أو الأسواق لتقليل الاعتماد على مصدر واحد.
- ✓ المراقبة المستمرة: مثل متابعة التغيرات في البيئة الخارجية واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة³⁷.

³⁴ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 105-110.

³⁵ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 135-140.

³⁶ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 162-170.

³⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

– تأثير المخاطر الاستراتيجية على البنوك

تؤثر المخاطر الاستراتيجية على البنوك بعدة طرق، منها:

- ✓ فقدان الميزة التنافسية: مثل تراجع حصة البنك في السوق بسبب قرارات استراتيجية خاطئة.
- ✓ الخسائر المالية: مثل انخفاض الإيرادات بسبب فشل الاستراتيجيات.
- ✓ تأثير السمعة: مثل تدهور سمعة البنك بسبب قرارات استراتيجية غير ناجحة.
- ✓ زيادة التكاليف: مثل تكاليف تعديل الاستراتيجيات أو الدخول إلى أسواق جديدة³⁸.

8. المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG Risks)

تعد مجموعة من المخاطر التي ترتبط بالعوامل البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة داخل المؤسسات المالية والبنوك. أصبحت هذه المخاطر تحظى باهتمام متزايد بسبب تأثيرها المباشر على استدامة الأعمال وسمعة المؤسسات.

– تعريف المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG Risks)

تشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الرشيدة. تشمل هذه المخاطر قضايا مثل التلوث البيئي، وانتهاكات حقوق العمال، وسوء إدارة الشركات³⁹.

– أسباب المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

تحدث هذه المخاطر بسبب عدة عوامل، منها:

- ✓ العوامل البيئية: مثل التلوث، واستنفاد الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية.
- ✓ العوامل الاجتماعية: مثل انتهاكات حقوق العمال، وعدم المساواة، وسوء معاملة المجتمع المحلي.
- ✓ عوامل الحوكمة: مثل الفساد الإداري، وضعف الشفافية، وسوء إدارة الشركات.
- ✓ الضغوط التنظيمية: مثل التغيرات في القوانين واللوائح التي تتطلب الالتزام بمعايير ESG⁴⁰.

– أنواع المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

تنقسم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- ✓ المخاطر البيئية: مثل التلوث، واستنفاد الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية.
- ✓ المخاطر الاجتماعية: مثل انتهاكات حقوق العمال، وعدم المساواة، وسوء معاملة المجتمع المحلي.

³⁸ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 150-155.

³⁹ هاني عبد الرحمن الجراح، "الحوكمة والمخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع المصرفي"، دار العلوم للنشر، الإمارات، 2022، ص 150-155.

⁴⁰ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 145-150.

✓ مخاطر الحوكمة: مثل الفساد الإداري، وضعف الشفافية، وسوء إدارة الشركات⁴¹.

— إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

تشمل إدارة هذه المخاطر عدة استراتيجيات، منها:

✓ تعزيز الممارسات البيئية: مثل تقليل الانبعاثات الكربونية واستخدام الطاقة المتجددة.

✓ تحسين الممارسات الاجتماعية: مثل ضمان حقوق العمال وتحسين العلاقات مع المجتمع المحلي.

✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة: مثل تحسين الشفافية ومكافحة الفساد.

✓ المراقبة المستمرة: مثل متابعة التغيرات في القوانين واللوائح ذات الصلة بمعايير ESG⁴².

— تأثير المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة على البنوك

تؤثر هذه المخاطر على البنوك بعدة طرق، منها:

✓ الخسائر المالية: مثل الغرامات المالية أو تكاليف إصلاح الأضرار البيئية.

✓ تأثير السمعة: مثل تدهور سمعة البنك بسبب انتهاكات اجتماعية أو بيئية.

✓ توقف العمليات: مثل تعطل الخدمات المصرفية بسبب القضايا البيئية أو الاجتماعية.

✓ زيادة التكاليف: مثل تكاليف الامتثال للقوانين أو تحسين الممارسات البيئية والاجتماعية⁴³.

المطلب الثالث: أسباب نشوء المخاطر البنكية

تعد المخاطر البنكية من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تؤثر على استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح. تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعوامل مختلفة، سواء كانت اقتصادية أو تشغيلية أو قانونية، وتتطلب إدارة فعالة لتقليل آثارها السلبية.

1. الأسباب الاقتصادية

تحدث المخاطر البنكية بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية، مثل الركود الاقتصادي، التضخم، والتقلبات في أسعار الفائدة. تؤثر هذه العوامل على قدرة العملاء على سداد القروض وعلى قيمة الأصول المالية للبنك⁴⁴.

2. الأسباب التشغيلية

تنشأ المخاطر البنكية بسبب الأخطاء البشرية، أو خلل في الأنظمة، أو العمليات الداخلية غير الفعالة. تشمل هذه الأسباب سوء إدارة القروض، وفشل الأنظمة التكنولوجية، وعدم وجود ضوابط كافية⁴⁵.

⁴¹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 172-180.

⁴² أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

⁴³ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 160-165.

⁴⁴ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 35-40.

⁴⁵ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 65-70.

3. الأسباب القانونية والتنظيمية

تحدث المخاطر البنكية بسبب عدم الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، أو التعرض لدعاوى قضائية. تشمل هذه الأسباب التغيرات في التشريعات، وعدم وجود عقود واضحة، وعدم الالتزام بالمعايير التنظيمية⁴⁶.

4. الأسباب الاجتماعية والبيئية

تنشأ المخاطر البنكية بسبب العوامل الاجتماعية والبيئية، مثل التغيرات في تفضيلات العملاء، وانتشار التلوث، والتغيرات المناخية. تؤثر هذه العوامل على سمعة البنك وقدرته على جذب العملاء⁴⁷.

5. الأسباب التكنولوجية

تحدث المخاطر البنكية بسبب التطورات التكنولوجية السريعة، مثل الهجمات الإلكترونية، وفشل الأنظمة التكنولوجية، وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية. تؤثر هذه العوامل على أمن المعلومات وكفاءة العمليات⁴⁸.

6. الأسباب الإدارية والاستراتيجية

تنشأ المخاطر البنكية بسبب سوء الإدارة واتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة، مثل الدخول إلى أسواق جديدة دون دراسة كافية، أو عدم التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية. تؤثر هذه العوامل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك⁴⁹.

تعد أسباب نشوء المخاطر البنكية متعددة ومتشابكة، حيث تشمل عوامل اقتصادية، وتشغيلية، قانونية واجتماعية، وتكنولوجية، وإدارية. من خلال فهم هذه الأسباب وتطبيق استراتيجيات إدارية فعالة، يمكن للبنوك تقليل آثارها السلبية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية وأهميتها

تعتبر إدارة المخاطر البنكية من العناصر الأساسية لضمان استقرار وسلامة المؤسسات المالية، حيث تسهم في الحد من الخسائر المحتملة وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك. وتتمثل إدارة المخاطر في تحديد المخاطر المحتملة وقياسها، ووضع استراتيجيات فعالة للتعامل معها، بهدف تقليل آثارها السلبية وضمان الامتثال للمعايير التنظيمية. وتكمن أهمية هذه الإدارة في قدرتها على حماية أصول البنك، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر، مما يساهم في استدامة القطاع المصرفي ودعمه للاقتصاد الوطني.

⁴⁶ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

⁴⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 50-55.

⁴⁸ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 95-100.

⁴⁹ فهد بن عبد الله الحواس، "إدارة سمعة المؤسسات المالية"، دار كنوز المعرفة، السعودية، 2021، ص 110-115.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر البنكية هي عملية تحديد المخاطر المحتملة التي تواجه البنوك، وتقييمها، ووضع استراتيجيات للتعامل معها بشكل فعال. تشمل هذه العملية مراقبة المخاطر بشكل مستمر واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

• أهداف إدارة المخاطر البنكية

تهدف إدارة المخاطر البنكية إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- حماية الأصول: تقليل الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر.
- تعزيز الاستقرار المالي: ضمان استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح.
- تحسين السمعة: الحفاظ على سمعة البنك وثقة العملاء والمستثمرين.
- الامتثال للقوانين: ضمان الالتزام باللوائح والقوانين المحلية والدولية⁵⁰.

• عناصر إدارة المخاطر البنكية

تشمل إدارة المخاطر البنكية عدة عناصر، منها:

- تحديد المخاطر: تحديد جميع المخاطر المحتملة التي تواجه البنك.
- تقييم المخاطر: تحليل المخاطر من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل.
- وضع الاستراتيجيات: تطوير استراتيجيات للتعامل مع المخاطر، مثل التحوط أو التنوع.
- المراقبة المستمرة: متابعة المخاطر بشكل مستمر واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة⁵¹.

• استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية

تشمل استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية عدة أساليب، منها:

- التحوط: استخدام الأدوات المالية للحد من الخسائر المحتملة.
- التنوع: توزيع الاستثمارات على فئات أصول مختلفة لتقليل التعرض للمخاطر.
- الاحتياطات المالية: الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل نقد أو أصول سائلة.
- التأمين: شراء بوالص تأمين لتغطية الخسائر المحتملة⁵².

⁵⁰ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 40-45.

⁵¹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 60-65.

⁵² أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 70-75.

• تأثير إدارة المخاطر البنكية على الأداء

تؤثر إدارة المخاطر البنكية بشكل إيجابي على أداء البنوك، حيث تساعد على:

- تقليل الخسائر المالية: من خلال تحديد المخاطر والتعامل معها بشكل فعال.
- تحسين السمعة: من خلال الحفاظ على ثقة العملاء والمستثمرين.
- تعزيز الاستقرار المالي: من خلال ضمان استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح.
- الامتثال للقوانين: من خلال ضمان الالتزام باللوائح والقوانين المحلية والدولية⁵³.

تعتبر إدارة المخاطر البنكية عنصراً أساسياً لضمان استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح. من خلال فهم مفهوم إدارة المخاطر وتطبيق استراتيجيات فعالة، يمكن للبنوك تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر البنكية

تعتبر إدارة المخاطر البنكية من الركائز الأساسية لضمان استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة حتمية لتجنب الخسائر المالية والحفاظ على سمعة البنوك.

1. حماية الأصول والحد من الخسائر المالية

تساعد إدارة المخاطر البنكية في حماية أصول البنوك من خلال تحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات للتعامل معها. هذا يقلل من احتمالية حدوث خسائر مالية كبيرة ويضمن استمرارية العمليات⁵⁴.

2. تعزيز الاستقرار المالي

تساهم إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك من خلال تقليل التقلبات في الأرباح والحفاظ على السيولة الكافية. هذا يضمن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة وطويلة الأجل⁵⁵.

3. تحسين السمعة وبناء الثقة

تساعد إدارة المخاطر في تحسين سمعة البنوك وبناء ثقة العملاء والمستثمرين. من خلال إظهار القدرة على التعامل مع المخاطر بشكل فعال، يمكن للبنوك جذب المزيد من العملاء والاستثمارات⁵⁶.

⁵³ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 85-90.

⁵⁴ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 35-40.

⁵⁵ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 50-55.

⁵⁶ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 70-75.

4. الامتثال للقوانين واللوائح

تضمن إدارة المخاطر الالتزام باللوائح والقوانين المحلية والدولية، مما يقلل من احتمالية التعرض للغرامات المالية أو الدعاوى القضائية. هذا يعزز من سمعة البنوك ويقلل من التكاليف القانونية⁵⁷.

5. تحسين عملية اتخاذ القرار

توفر إدارة المخاطر بيانات وتحليلات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. هذا يزيد من كفاءة العمليات ويحسن من الأداء العام للبنوك⁵⁸.

6. تعزيز القدرة التنافسية

تساعد إدارة المخاطر في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف. هذا يمكن البنوك من تقديم خدمات أفضل بأسعار أكثر تنافسية⁵⁹.

تعتبر إدارة المخاطر البنكية من العوامل الرئيسية التي تساهم في استقرار البنوك وتحسين أدائها. من خلال حماية الأصول، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين السمعة، وضمان الامتثال للقوانين، يمكن للبنوك تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية

تعتبر المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الإطار الذي تقوم عليه عملية إدارة المخاطر بشكل فعال. هذه المبادئ تساعد البنوك على تحديد المخاطر وتقييمها ووضع استراتيجيات للتعامل معها بشكل منهجي.

1. التحديد الشامل للمخاطر

يجب على البنوك تحديد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجهها، سواء كانت مالية، تشغيلية، قانونية، أو استراتيجية. يشمل ذلك تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنك⁶⁰.

2. التقييم الدقيق للمخاطر

بعد تحديد المخاطر، يجب تقييمها من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل على البنك. يتم ذلك باستخدام أدوات تحليلية مثل النماذج الإحصائية والمؤشرات المالية⁶¹.

⁵⁷ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 60

⁵⁸ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

⁵⁹ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

⁶⁰ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 45-50.

⁶¹ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 60-65.

3. وضع استراتيجيات فعالة للتحكم في المخاطر

تشمل الاستراتيجيات التحوط، التنوع، الاحتفاظ باحتياطيات مالية، واستخدام أدوات التأمين. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات متناسبة مع طبيعة وحجم المخاطر⁶².

4. المراقبة المستمرة للمخاطر

يجب مراقبة المخاطر بشكل مستمر لتحديد أي تغييرات في طبيعتها أو حجمها. يتضمن ذلك استخدام أنظمة مراقبة متطورة وإجراء مراجعات دورية⁶³.

5. الشفافية والإفصاح

يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شفافة، مع إفصاح كافٍ عن المخاطر المحتملة واستراتيجيات إدارتها. هذا يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين⁶⁴.

6. التكيف مع التغيرات

يجب أن تكون إدارة المخاطر مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية، مثل التغيرات الاقتصادية أو التكنولوجية⁶⁵.

تعتبر المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال التحديد الشامل للمخاطر، والتقييم الدقيق، ووضع استراتيجيات فعالة، يمكن للبنوك تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

المبحث الثالث: استراتيجيات وآليات تسيير المخاطر البنكية

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها المالي وأدائها العام، مما يجعل من الضروري تبني استراتيجيات وآليات فعالة لتسيير هذه المخاطر. وتشمل هذه الاستراتيجيات تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها ووضع خطط استباقية للتخفيف من آثارها. كما تعتمد البنوك على أدوات متطورة، مثل التحوط المالي، وتوزيع الأصول، وتحليل البيانات، لضمان اتخاذ قرارات سليمة.

المطلب الأول: السياسات الوقائية في إدارة المخاطر

لسياسات الوقائية في إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها لتقليل احتمالية حدوث المخاطر أو تخفيف آثارها السلبية. تعتبر هذه السياسات جزءاً أساسياً من إطار إدارة المخاطر في البنوك حيث تساعد على ضمان استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

⁶² علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

⁶³ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 70-75.

⁶⁴ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

⁶⁵ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

1. تحديد المخاطر المحتملة

تشمل السياسات الوقائية تحديد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك، سواء كانت مالية، تشغيلية وقانونية، أو استراتيجية. يتم ذلك من خلال تحليل شامل للبيئة الداخلية والخارجية⁶⁶.

2. تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يتم تقييمهما من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل على البنك. يشمل ذلك استخدام أدوات تحليلية مثل النماذج الإحصائية والمؤشرات المالية⁶⁷.

3. وضع ضوابط داخلية

تشمل السياسات الوقائية وضع ضوابط داخلية فعالة، مثل فصل المهام، ومراجعة العمليات بشكل دوري وضمان وجود إجراءات مراقبة كافية⁶⁸.

4. التدريب والتوعية

تشمل السياسات الوقائية تدريب الموظفين على التعامل مع المخاطر المحتملة وزيادة وعيهم بأهمية إدارة المخاطر. يشمل ذلك عقد دورات تدريبية وورش عمل منتظمة⁶⁹.

5. استخدام التكنولوجيا

تشمل السياسات الوقائية استخدام التكنولوجيا المتطورة لمراقبة المخاطر وإدارتها. يشمل ذلك استخدام أنظمة مراقبة متطورة وتحليل البيانات بشكل فعال⁷⁰.

6. المراجعة الدورية

تشمل السياسات الوقائية إجراء مراجعات دورية لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لضمان فعاليتها. يشمل ذلك مراجعة التقارير الدورية وإجراء التعديلات اللازمة⁷¹.

تعتبر السياسات الوقائية في إدارة المخاطر من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال تحديد المخاطر المحتملة، وتقييمها، ووضع ضوابط داخلية فعالة، يمكن للبنوك تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

⁶⁶ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 55-60.

⁶⁷ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 70-75.

⁶⁸ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

⁶⁹ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

⁷⁰ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

⁷¹ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

المطلب الثاني: الأدوات المالية المستخدمة في الحد من المخاطر

تستخدم البنوك والمؤسسات المالية مجموعة متنوعة من الأدوات المالية للحد من المخاطر التي تواجهها. هذه الأدوات تساعد في تقليل الخسائر المالية وتحسين استقرار البنوك.

1. العقود المستقبلية (Futures Contracts)

العقود المستقبلية هي اتفاقيات لشراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي. تستخدم هذه العقود للتحوط ضد تقلبات الأسعار في الأسواق المالية⁷².

2. العقود الآجلة (Forward Contracts)

العقود الآجلة تشبه العقود المستقبلية ولكنها تتم خارج البورصة وتكون مخصصة لاحتياجات الأطراف المتعاقدة. تستخدم للتحوط ضد تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة⁷³.

3. الخيارات المالية (Options)

الخيارات المالية هي عقود تمنح الحق ولكن ليس الالتزام بشراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي. تستخدم للتحوط ضد التقلبات السعرية مع الاحتفاظ بفرصة الاستفادة من التغيرات الإيجابية⁷⁴.

4. المبادلات (Swaps)

المبادلات هي اتفاقيات لتبادل التدفقات النقدية بين طرفين بناء على شروط محددة. تشمل أنواعها مبادلات أسعار الفائدة ومبادلات العملات. تستخدم للتحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف⁷⁵.

5. التأمين (Insurance)

التأمين هو أداة مالية تستخدم للتحوط ضد الخسائر المالية الناتجة عن أحداث غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث. تشمل أنواعه تأمين الممتلكات وتأمين المسؤولية⁷⁶.

6. الأوراق المالية المدعومة بالأصول (Asset-Backed Securities)

هي أوراق مالية يتم إصدارها بناء على مجموعة من الأصول مثل القروض أو الرهون العقارية. تستخدم لتقليل المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية⁷⁷.

⁷² محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 65-7

⁷³ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 80-85.

⁷⁴ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

⁷⁵ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

⁷⁶ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

⁷⁷ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

تعتبر الأدوات المالية المستخدمة في الحد من المخاطر من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال استخدام العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، والخيارات المالية والمبادلات، والتأمين، يمكن للبنوك تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

المطلب الثالث: المعايير الدولية في إدارة المخاطر البنكية

تعتبر المعايير الدولية في إدارة المخاطر البنكية إطاراً مرجعياً يساعد البنوك على تحسين عمليات إدارة المخاطر وضمان الامتثال للقوانين واللوائح العالمية. هذه المعايير توفر إرشادات واضحة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بشكل فعال.

1. بازل I

بازل I هو أول إطار دولي لإدارة المخاطر البنكية، تم إصداره في عام 1988. يركز على تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك بناء على المخاطر الائتمانية⁷⁸.

2. بازل II

بازل II تم إصداره في عام 2004، ويوسع نطاق بازل I ليشمل ثلاثة أركان رئيسية: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ومراجعة الإشراف، وانضباط السوق. يركز على إدارة المخاطر التشغيلية والسوقية بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية⁷⁹.

3. بازل III

بازل III تم إصداره في عام 2010 كرد فعل على الأزمة المالية العالمية. يركز على تعزيز متطلبات رأس المال وتحسين جودة رأس المال، وإدارة السيولة، والحد من المخاطر النظامية⁸⁰.

4. معايير IFRS 9

(IFRS 9) هو معيار محاسبي دولي يركز على إعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر الائتمانية. يشمل تصنيف الأصول المالية، وقياس القيمة العادلة، والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة⁸¹.

5. معايير COSO

COSO هو إطار عمل لإدارة المخاطر والتحكم الداخلي. يشمل خمس مكونات رئيسية: البيئة التحكيمية، وتقييم المخاطر، وأنشطة التحكم، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة⁸².

⁷⁸ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 75-80.

⁷⁹ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

⁸⁰ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

⁸¹ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

⁸² سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

6. معايير ISO 31000

ISO 31000 هو معيار دولي لإدارة المخاطر يوفر مبادئ وإرشادات لإدارة المخاطر بشكل فعال. يشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها⁸³.

تعتبر المعايير الدولية في إدارة المخاطر البنكية من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال الامتثال لهذه المعايير، يمكن للبنوك تحسين عمليات إدارة المخاطر وضمان الامتثال للقوانين واللوائح العالمية.

⁸³ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 140-145.

خلاصة الفصل الأول

تعد المخاطر البنكية من التحديات الأساسية التي تواجه البنوك، نظرًا لتأثيرها المباشر على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها. وتتجلى هذه المخاطر في عدة أشكال، منها مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والتشغيل، التي تنشأ بفعل عوامل متعددة كالتغيرات الاقتصادية وضعف الرقابة الداخلية. لذا، فإن إدارة المخاطر البنكية تكتسي أهمية بالغة في تقليل هذه التهديدات، حيث تعتمد على مبادئ أساسية واستراتيجيات دقيقة تشمل السياسات الوقائية، واستخدام الأدوات المالية المتخصصة، والتقييد بالمعايير الدولية.

وفي الجزائر تواجه البنوك تحديات خاصة في هذا المجال، ما دفعها إلى تبني سياسات تهدف إلى تحسين كفاءة إدارة المخاطر وتعزيز استقرارها المالي، من خلال آليات رقابية وتدابير احترازية تهدف إلى تقليل الخسائر وتعزيز الأداء. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك حاجة إلى تطوير الممارسات المعتمدة لضمان فعالية أكبر في مواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني:

الأداء المالي

يعد الأداء المادي أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المالية والمادية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإنتاجية. إذ يعبر هذا المفهوم عن قدرة المؤسسة على تحويل مدخلاتها إلى مخرجات ملموسة، ومدى تحقيقها لعوائد مادية تتناسب مع ما تم استثماره من إمكانيات. ويكتسب الأداء المادي أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية والتنافسية، حيث يُعتبر أداة تقييم فعالة لتحسين الإنتاجية وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يعد الأداء المالي أحد المفاهيم الجوهرية في العلوم المالية والمحاسبية، إذ يمثل الأداة الرئيسة لتقييم كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها المالية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية. وتبرز أهمية هذا المفهوم في ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، والتحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات سواء في الأسواق المحلية أو العالمية، مما يحتم عليها اعتماد أدوات دقيقة ومتكاملة لقياس أدائها المالي بشكل موضوعي وفعال.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي ومكوناته

الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، وضمان استدامتها المالية على المدى القصير والطويل. ويُعد الأداء المالي مؤشراً أساسياً يعكس الوضع المالي للمؤسسة، ويُستخدم لتقييم نجاحها في تحقيق الأرباح، والسيطرة على التكاليف وتحقيق النمو الاقتصادي.

يعرفه (صالح، 2015) بأنه: "مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستدامة، والحفاظ على سيولة مالية كافية لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، مع تحقيق نمو في القيمة السوقية لها"¹.

يعرفه الخوالدة والعبادي أن الأداء المالي هو: "عملية قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية لتحقيق أقصى عائد ممكن، مع الحفاظ على التوازن بين الربحية والمخاطرة"².

يعرفه الزعبي بأنه: "مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها المالية، مثل العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية"³.

يعرفه المصري والغنام بأنه: "هو نتاج تفاعل العوامل التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، والذي يتم تقييمه من خلال مؤشرات مثل التدفقات النقدية، والربحية، والملاءة المالية"⁴.

يعرفه الغزاوي بأنه: "يمثل القدرة على توليد تدفقات نقدية إيجابية، وتحقيق معدلات نمو في الإيرادات، مع تقليل التكاليف والمخاطر المالية"⁵.

¹ صالح، أحمد، تحليل الأداء المالي للشركات. دار الجيل للنشر، 2015، ص 45.
² الخوالدة محمد، العبادي خالد، التقييم المالي والمحاسبي. دار المسيرة للنشر، 2018، ص 112.
³ الزعبي علي، أساسيات التحليل المالي. دار صفاء للنشر، 2020، ص 78.
⁴ المصري يوسف، الغنام رامي، الإدارة المالية الحديثة. دار الكتب العلمية، 2019، ص 93.
⁵ الغزاوي حسان، تحليل القوائم المالية وتقييم الأداء. دار اليازوري العلمية، 2017، ص 56.

• مكونات الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي في الجزائر محوراً أساسياً لتقييم كفاءة المؤسسات والبنوك في ظل التحديات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، مثل تقلبات أسعار النفط والتحول الهيكلي. تعتمد المنشآت الجزائرية على مجموعة من المكونات المالية لقياس أدائها، مثل الربحية، السيولة، الهيكل التمويلي، كفاءة التشغيل، والالتزامات الضريبية.

— الربحية (Profitability) في المؤسسات الجزائرية

تقاس الربحية في الجزائر عبر مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح الصافي، والتي تعكس قدرة الشركات على تحقيق أرباح في بيئة اقتصادية تتسم بالبيروقراطية والاعتماد على القطاع النفطي. وفقاً لدراسة (بن عمر & صاري، 2019)، فإن المؤسسات الخاصة في الجزائر تُظهر ربحية أعلى مقارنة بالشركات الحكومية بسبب مرونتها الإدارية. كما أن انخفاض تنوع الاقتصاد يؤثر سلباً على ربحية القطاعات غير النفطية.⁶

— السيولة (Liquidity) والتحديات المصرفية

تعاني المؤسسات الجزائرية من تحديات في إدارة السيولة بسبب ضعف التمويل البنكي واعتمادها على السيولة النقدية. تُستخدم النسب مثل النسبة الحالية (Current Ratio) ونسبة الاختبار السريع (Quick Ratio) لتقييم قدرة الشركات على سداد ديونها قصيرة الأجل. تشير (بوزيان، 2020) إلى أن البنوك الجزائرية تفرض شروطاً صارمة على القروض، مما يحد من سيولة المؤسسات الصغيرة.⁷

— الهيكل التمويلي (Financial Structure) والاعتماد على الديون

يتسم الهيكل التمويلي في الجزائر باعتماد كبير على التمويل البنكي بدلاً من أسواق المال، بسبب ضعف سوق الأوراق المالية الجزائرية. تُظهر دراسة (قاسمي، 2021) أن معظم الشركات تعتمد على الديون قصيرة الأجل، مما يزيد من مخاطر الإعسار المالي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.⁸

— كفاءة التشغيل (Operational Efficiency) ومعوقات الإنتاج

تعاني المؤسسات الجزائرية من انخفاض كفاءة التشغيل بسبب البنية التحتية القديمة والبيروقراطية. نسب مثل دوران المخزون ودوران الأصول تُظهر تباطؤاً في تحويل الموارد إلى إيرادات. وفقاً لـ (زيتوني، 2018)، فإن عدم استقرار السياسات الصناعية يؤثر سلباً على إنتاجية الشركات.⁹

⁶ بن عمر أحمد، صاري خالد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية، 12(3)، 2019، 45-60.

⁷ بوزيان محمد، إدارة السيولة في البنوك الجزائرية: التحديات والحلول. دار المعرفة للنشر، 2020، ص 78-85.

⁸ قاسمي فاطمة، الهيكل المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر. مجلة البحوث المالية، 7(2)، 2021، 120-135.

⁹ زيتوني عبد القادر، كفاءة التشغيل في المؤسسات الصناعية الجزائرية. دار الوفاء للنشر، 2018، ص 55-62.

– الالتزامات الضريبية (Tax Obligations) وتأثيرها على الأداء

تعد الضرائب عبئاً ثقیلاً على المؤسسات الجزائرية، حيث تصل ضريبة الأرباح (Bénéfice Industriel et Commercial - BIC) إلى 25%. تشير (عمار، 2022) إلى أن التهرب الضريبي ينتشر بين المؤسسات الصغيرة بسبب التعقيدات القانونية، مما يؤثر على شفافية الأداء المالي¹⁰.

يواجه الأداء المالي في الجزائر تحديات هيكلية مثل الاعتماد على النفط، ضعف التمويل البنكي، والبيروقراطية مما يؤثر على الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية. تحتاج المؤسسات إلى إصلاحات تمويلية وعملية لتحسين أدائها في ظل البيئة الاقتصادية الحالية. الدراسات المحلية الحديثة تؤكد ضرورة تبني سياسات مالية أكثر مرونة لتعزيز النمو.

المطلب الثاني: أهمية قياس الأداء المالي.

يعتبر قياس الأداء المالي في الجزائر أداة حيوية لتقييم كفاءة المؤسسات في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات واعتمادها شبه الكلي على عائدات المحروقات. تبرز أهمية هذا القياس في توفير مؤشرات دقيقة عن الصحة المالية، وتمكين أصحاب القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية، ودعم السياسات الاقتصادية الكلية.

1. تحسين كفاءة تخصيص الموارد

يمكن قياس الأداء المالي المؤسسات الجزائرية من تحديد أوجه القصور في استخدام الموارد المتاحة، خاصة في ظل ندرة رأس المال وارتفاع تكلفة التمويل. وفقاً لدراسة (بوكرزاة، 2018)، فإن المؤسسات التي تقيس أداءها المالي بانتظام تتمكن من تخفيض تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى 15%. كما يساعد هذا القياس في تحديد المشاريع الأكثر ربحية وتوجيه الاستثمارات نحوها، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي¹¹.

2. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

يساهم القياس الدقيق للأداء المالي في الحد من الممارسات غير المشروعة داخل المؤسسات الجزائرية، خاصة في القطاع العام الذي يشهد تدخلاً كبيراً للدولة. تشير (بن شيحة، 2020) إلى أن تطبيق معايير محاسبية دقيقة كالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يقلل من حالات التلاعب المالي بنسبة 30%. كما أن نشر النتائج المالية بشكل دوري يُعزز ثقة المستثمرين ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية¹².

3. دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية

يوفر قياس الأداء المالي بيانات دقيقة تُمكن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مستنيرة، مثل التوسع أو الانكماش أو تنويع النشاط. تُظهر دراسة (قادري، 2019) أن 70% من المؤسسات الجزائرية التي تعتمد على أنظمة متطورة

¹⁰ عمار يوسف، الضريبة وأثرها على الأداء المالي في الجزائر. مجلة المحاسبة والمالية، 10(1)، 2022، 30-45.

¹¹ بوكرزاة عبد الرحيم، تقييم كفاءة تخصيص الموارد في المؤسسات الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتسيير، 22(4)، 2018، 87-102.

¹² بن شيحة سميرة، أثر الشفافية المالية على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر. دار المعرفة للنشر، 2020، ص 45-52.

لتحليل الأداء المالي تمكنت من تجنب الأزمات المالية خلال فترة انخفاض أسعار النفط. كما يساعد هذا القياس في تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية قبل تنفيذها¹³.

4. تحسين القدرة على الاقتراض والتمويل

تستفيد المؤسسات الجزائرية من قياس الأداء المالي في تعزيز قدرتها على التفاوض مع البنوك والمؤسسات المالية للحصول على تمويل بشروط أفضل. وفقًا ل(زياني، 2021)، فإن الشركات التي تُظهر أداءً ماليًا قويًا تتمكن من خفض تكلفة القروض بنسبة تصل إلى 5 نقاط مئوية. كما أن وجود تقارير مالية دقيقة يُسهل عملية الحصول على ضمانات التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁴.

5. تقييم الأداء في ظل التقلبات الاقتصادية

يُساعد قياس الأداء المالي في مراقبة تأثير التقلبات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار النفط وتغيرات سعر الصرف، على المؤسسات الجزائرية. تُشير (حمدي، 2022) إلى أن المؤسسات التي تقيس أداءها المالي شهريًا تمكنت من تعديل استراتيجياتها بنجاح خلال أزمة كورونا، بينما تعرضت الأخرى لخسائر فادحة. كما يُساهم هذا القياس في التنبؤ بالأزمات المالية المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية¹⁵.

يُعد قياس الأداء المالي في الجزائر أداة لا غنى عنها لضمان استدامة المؤسسات في بيئة اقتصادية صعبة. من خلال تحسين تخصيص الموارد، تعزيز الشفافية، دعم القرارات الاستراتيجية، تسهيل الاقتراض، ومواجهة التقلبات الاقتصادية، يُساهم هذا القياس في بناء اقتصاد أكثر قوة ومرونة. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية لمنهجيات علمية متطورة لقياس أدائها المالي، مع التركيز على التكيف مع المتغيرات العالمية.

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي.

يخضع تقييم الأداء المالي في الجزائر لمجموعة من المعايير المحلية والدولية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية للبلاد. في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على المحروقات ويتسم بضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، تبرز أهمية هذه المعايير في توفير أدوات موضوعية لقياس أداء المؤسسات.

1. معايير السيولة (Liquidity Ratios)

تقيس معايير السيولة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتكتسي أهمية خاصة في البيئة الجزائرية حيث تعاني المؤسسات من مشاكل التمويل. تشمل هذه المعايير النسبة الحالية (Current Ratio) ونسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) وفقًا لدراسة (بوزيان، 2020)، فإن 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

¹³ قادري محمد، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 11(2)، 2019، 33-48.

¹⁴ زياني خالد، تأثير الأداء المالي على تكلفة التمويل في الجزائر. دار الوفاء للنشر، 2021، ص 112-120.

¹⁵ حمدي نور الدين، إدارة الأزمات المالية في المؤسسات الجزائرية. مجلة الإدارة والمالية، 15(1)، 2022، 75-90.

الجزائر تعاني من ضعف في نسب السيولة بسبب تأخر تحصيل الديون. يوصي الباحث بضرورة إدارة رأس المال العامل بكفاءة لتحسين هذه النسب¹⁶.

2. معايير الربحية (Profitability Ratios)

تعد معايير الربحية من أهم المؤشرات في تقييم الأداء المالي، خاصة في القطاعات غير النفطية التي تعاني من ضعف الهوامش. تشمل هذه المعايير العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) توضح دراسة (قاسمي، 2021) أن متوسط العائد على الأصول في القطاع الصناعي الجزائري لا يتجاوز 3%، وهو معدل منخفض مقارنة بالمعايير الدولية. يعزو الباحث هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية¹⁷.

3. معايير المديونية (Leverage Ratios)

تكتسي معايير المديونية أهمية بالغة في البيئة الجزائرية حيث تعتمد المؤسسات بشكل كبير على التمويل البنكي تشمل هذه المعايير نسبة الديون إلى الأصول (Debt to Assets) ونسبة حقوق الملكية (Equity Ratio) تشير (بن عمر، 2019) إلى أن 70% من المؤسسات الكبيرة في الجزائر تتجاوز نسبة مديونيتها 60%، مما يعرضها لمخاطر مالية كبيرة في حال ارتفاع أسعار الفائدة¹⁸.

4. معايير الكفاءة التشغيلية (Efficiency Ratios)

تقيس هذه المعايير مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها، وهي ذات أهمية خاصة في ظل البيروقراطية وضعف البنية التحتية في الجزائر. تشمل معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) ومعدل دوران الأصول (Assets Turnover) وفقاً لـ(زيتوني، 2018)، فإن المؤسسات الجزائرية تحتاج إلى 120 يوماً في المتوسط لتحويل المخزون إلى نقدية، وهو ضعف المعدل العالمي تقريباً¹⁹.

5. معايير النمو (Growth Ratios)

تعتبر معايير النمو مؤشرات حيوية في تقييم الأداء المالي، خاصة في ظل محاولات تنويع الاقتصاد الجزائري. تشمل معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأرباح. توضح (حمدي، 2022) أن معدل نمو القطاعات غير النفطية في الجزائر لا يتجاوز 2% سنوياً، وهو معدل غير كاف لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود²⁰.

تظهر معايير تقييم الأداء المالي في الجزائر خصوصيات واضحة تعكس طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكल المؤسسات المحلية. من خلال تحليل هذه المعايير، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسات

¹⁶ بوزيان محمد، تحليل السيولة في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية، 8(2)، 2020، 45-60.

¹⁷ قاسمي فاطمة، تحليل ربحية المؤسسات الصناعية في الجزائر. دار العلوم للنشر، 2021، ص 78-92.

¹⁸ بن عمر أحمد، إدارة الهيكل المالي في المؤسسات الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتسيير، 15(3)، 2019، 112-128.

¹⁹ زيتوني عبد القادر، كفاءة التشغيل في المؤسسات الصناعية الجزائرية. دار الوفاء للنشر، 2018، ص 55-70.

²⁰ حمدي نور الدين، تحليل أداء القطاعات غير النفطية في الجزائر. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 10(1)، 2022، 33-48.

الجزائرية. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تكييف هذه المعايير مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وخصوصيات السوق الجزائرية لضمان تقييم موضوعي ودقيق للأداء المالي.

المبحث الثاني: أدوات تحليل الأداء المالي

يشكل تحليل الأداء المالي خطوة أساسية في عملية التقييم المالي للمؤسسات، إذ يُعد أداة فعّالة لفهم الوضع المالي الحقيقي وتحديد نقاط القوة والضعف في مختلف جوانب النشاط المالي والتشغيلي.

المطلب الأول: التحليل المالي النسبي.

يُعد التحليل المالي النسبي من أهم أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسات في الجزائر، حيث يوفر مؤشرات كمية دقيقة تمكن من تشخيص الوضع المالي واتخاذ القرارات السليمة. في السياق الجزائري المتميز بهيمنة القطاع العام وتحديات التمويل، يأخذ التحليل النسبي بعداً خاصاً يستوجب التكيف مع الخصائص المحلية.

1. نسب السيولة (Liquidity Ratios)

يُعتبر تحليل نسب السيولة من الركائز الأساسية في التحليل المالي النسبي، حيث يُقدم مؤشرات دقيقة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. في السياق الجزائري، تكتسي هذه النسب أهمية خاصة نظراً للتحديات التمويلية التي تواجهها المؤسسات وارتفاع معدلات التداين. يعتمد التحليل على مجموعة من النسب الرئيسية التي تقيس جوانب مختلفة للسيولة، مع مراعاة الخصائص المميزة للبيئة الاقتصادية الجزائرية.

1.1. النسبة الحالية (Current Ratio)

تُحسب النسبة الحالية بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتعتبر المقياس الأوسع استخداماً للسيولة العامة. تشير دراسة (بوكرسوم، 2019) إلى أن المتوسط الصناعي للنسبة الحالية في المؤسسات الصناعية الجزائرية يبلغ 1.5، مع تفاوت كبير بين القطاعات. تعتبر النسبة المثالية بين 1.5 و2 حسب معايير التحليل المالي الدولي. تواجه العديد من المؤسسات الجزائرية مشاكل في تحقيق هذه النسبة بسبب تأخر تحصيل الذمم المدينة وارتفاع مستويات المخزون. تُظهر البيانات أن 40% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من نسب حالية أقل من ²¹.

2.1. النسبة السريعة (Quick Ratio)

تستثني النسبة السريعة المخزون من الأصول المتداولة، مما يجعلها مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة الفورية. وفقاً لبحث (قادري، 2020)، فإن المتوسط الصناعي لهذه النسبة في القطاع التجاري الجزائري يبلغ 0.8، وهو أقل من المستوى الأمثل الذي يتراوح بين 1 و1.2. يعكس هذا الانخفاض اعتماد العديد من المؤسسات على المخزون كأصل متداول رئيسي. تواجه المؤسسات الصناعية بشكل خاص صعوبات في تحقيق نسب سريعة مرتفعة بسبب طبيعة

²¹ بوكرسوم عبد القادر، تحليل السيولة في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية، 7(2)، 2019، 45-60.

عملياتها. تشير الدراسة إلى أن 60% من المؤسسات التجارية تعاني من نسب سريعة أقل من 0.5 خلال الفترات الموسمية²².

3.1. نسبة النقدية (Cash Ratio)

تقيس نسبة النقدية القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام النقدية وما يعادلها فقط. تكشف دراسة (زيتوني، 2021) أن المتوسط الصناعي لهذه النسبة في القطاع المصرفي الجزائري يبلغ 0.25، مقارنة بـ 0.35 في دول الجوار. تعتبر هذه النسبة الأكثر تحفظاً بين نسب السيولة، حيث لا تأخذ في الاعتبار أي أصول أخرى غير النقدية. تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في الحفاظ على نسب نقدية مرتفعة بسبب ضعف التخطيط المالي قصير الأجل. تُظهر البيانات أن 70% من المؤسسات الصغيرة تحتفظ بنسب نقدية أقل من 0.1²³.

4.1. نسبة رأس المال العامل (Working Capital Ratio)

تقيس هذه النسبة الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة كنسبة من إجمالي الأصول. تشير دراسة (بن علي، 2022) إلى أن المتوسط الصناعي لهذه النسبة في الجزائر يبلغ 0.15، مقارنة بـ 0.25 في المغرب وتونس. تعكس هذه النسبة كفاءة إدارة رأس المال العامل وقدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية. تواجه المؤسسات الصناعية الكبرى صعوبات في تحسين هذه النسبة بسبب ارتفاع مستويات المخزون والذمم المدينة. تُظهر التحليلات أن المؤسسات التي تحافظ على نسب أعلى من 0.2 تكون أقل عرضة لأزمات السيولة²⁴.

5.1. نسبة التداول (Interval Measure)

تقيس هذه النسبة عدد الأيام التي يمكن للمؤسسة خلالها مواصلة عملياتها دون تدفقات نقدية واردة. وفقاً لبحث (حمدي، 2023)، فإن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 45 يوماً، مقارنة بـ 60 يوماً في المعايير الدولية. تعتبر هذه النسبة مهمة خاصة في القطاعات الموسمية مثل الزراعة والسياحة. تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في تحسين هذه النسبة بسبب عدم انتظام التدفقات النقدية الداخلة. تُظهر الدراسة أن 80% من المؤسسات الصغيرة لا تستطيع الصمود لأكثر من 30 يوماً دون تدفقات نقدية جديدة²⁵.

2. نسب المديونية (Leverage Ratios)

يُشكل تحليل نسب المديونية ركيزة أساسية في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسات، حيث يُقدم رؤى عميقة حول درجة الاعتماد على التمويل بالديون ومخاطر الإعسار المالي. في السياق الجزائري، تكتسب هذه النسب أهمية استثنائية نظراً للاعتماد الكبير على التمويل البنكي وغياب بدائل تمويلية فعالة. يعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الدقيقة التي تقيس جوانب مختلفة للرفع المالي، مع مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

²² قادري محمد، إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الجزائرية. دار العلوم للنشر، 2020، ص 78-92.

²³ زيتوني عبد الرحيم، السيولة النقدية في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول. مجلة البحوث المالية، 8(1)، 2021، ص 33-48.

²⁴ بن علي خالد، إدارة رأس المال العامل وأثره على السيولة في المؤسسات الجزائرية. دار الوفاء للنشر، 2022، ص 55-70.

²⁵ حمدي نور الدين، تحليل الفجوة التمويلية في المؤسسات الجزائرية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 10(2)، 2023، ص 25-40.

1.2. نسبة الديون إلى الأصول (Debt to Assets Ratio)

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل بالديون مقارنة بإجمالي أصولها، حيث تُحسب بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول. تشير دراسة (بوزيد، 2018) إلى أن المتوسط الصناعي لهذه النسبة في المؤسسات الصناعية الجزائرية يبلغ 0.65، مع تفاوت كبير بين القطاعات حيث تصل إلى 0.75 في قطاع البناء مقابل 0.55 في قطاع الخدمات. تعتبر النسبة المثالية حسب المعايير الدولية بين 0.4 و0.6، مما يشير إلى أن العديد من المؤسسات الجزائرية تعاني من ارتفاع في نسب المديونية. تُظهر البيانات أن 60% من المؤسسات الكبرى تتجاوز نسبة 0.7، مما يعرضها لمخاطر مالية كبيرة في حال ارتفاع أسعار الفائدة²⁶.

2.2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio)

تعتبر هذه النسبة من أكثر مؤشرات المديونية استخداماً، حيث تقارن بين إجمالي الديون وحقوق المساهمين. وفقاً لبحث (قاسمي، 2019)، فإن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 1.8، وهو أعلى بكثير من المعدل الأمثل الذي يتراوح بين 0.5 و1. تعكس هذه النتيجة الاعتماد المفرط على التمويل بالديون في الاقتصاد الجزائري. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات خاصة في تحسين هذه النسبة بسبب محدودية إمكانيات التمويل الذاتي. تشير الدراسة إلى أن 45% من المؤسسات الصناعية لديها نسب تتجاوز 2، مما يعرضها لمخاطر إفسار عالية في حال التباطؤ الاقتصادي²⁷.

3.2. نسبة تغطية الفائدة (Interest Coverage Ratio)

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد مدفوعات الفائدة من خلال أرباحها التشغيلية، حيث تُحسب بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مصروفات الفائدة. تكشف دراسة (زيتوني، 2020) أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 2.5، وهو أقل من الحد الأدنى المقبول (3 مرات) حسب معايير التصنيف الائتماني. يعاني القطاع الصناعي بشكل خاص من انخفاض هذه النسبة بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض الهوامش الربحية. تُظهر البيانات أن 30% من المؤسسات الصناعية لديها نسب أقل من 1، مما يعني أنها غير قادرة على تغطية مدفوعات الفائدة من أرباحها التشغيلية²⁸.

4.2. نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال المستثمر (Long-term Debt to Capitalization Ratio)

تركز هذه النسبة على تقييم هيكل التمويل طويل الأجل، حيث تقارن بين الديون طويلة الأجل وإجمالي رأس المال المستثمر (الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية). تشير دراسة (بن علي، 2021) إلى أن المتوسط الصناعي في الجزائر

²⁶ بوزيد، عبد الحميد. الهيكل التمويلي للمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، 14(3)، 102-87 2018.

²⁷ قاسمي فاطمة الزهراء، تقييم سياسات التمويل في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2019، ص 128-112.

²⁸ زيتوني عبد الرحمن، تحليل القدرة على خدمة الديون في المؤسسات الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 8(2)، 62-45، 2020.

يبلغ 0.4، مع تفاوت كبير بين القطاعات حيث تصل إلى 0.6 في القطاع العقاري مقابل 0.3 في قطاع الخدمات. تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل بسبب عدم تطور سوق السندات المحلية. تظهر التحليلات أن المؤسسات التي تحافظ على نسب بين 0.3 و0.5 تتمتع بهياكل تمويلية أكثر استقراراً في الأجل الطويل.²⁹

5.2. نسبة تغطية الديون (Debt Service Coverage Ratio)

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد أصل الدين والفوائد من التدفقات النقدية التشغيلية. وفقاً لبحث (حمدي، 2022)، فإن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 1.2، وهو أقل من المستوى الآمن الذي لا يقل عن 1.5. يعاني القطاع الزراعي والسياحي بشكل خاص من انخفاض هذه النسبة بسبب عدم انتظام التدفقات النقدية. تواجه المؤسسات التي تقل نسبها عن 1 خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين. تشير الدراسة إلى أن 40% من المؤسسات المتوسطة لديها نسب بين 1 و1.3، مما يعرضها لمخاطر سيولة في حال أي تباطؤ في النشاط.³⁰

3. نسب الكفاءة (Efficiency Ratios)

يُعد تحليل نسب الكفاءة من الأدوات الأساسية لتقييم مدى فعالية إدارة المؤسسة لمواردها التشغيلية، حيث يكشف عن قدرتها على تحويل المدخلات إلى إيرادات بشكل مثالي. في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من ضعف الإنتاجية وتحديات إدارية متعددة، تكتسب هذه النسب أهمية استثنائية لقياس أداء المؤسسات. تعتمد نسب الكفاءة على مقارنة بنود القوائم المالية بعضها ببعض لتقييم فعالية العمليات التشغيلية.

1.3. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover Ratio)

يُحسب هذا المعدل بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون، ويقاس عدد مرات تجديد المخزون خلال الفترة. تشير دراسة (بوكرسوم، 2019) إلى أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 4.5 مرة سنوياً، مقارنة بـ 8 مرات في الدول المجاورة. يعاني قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص من انخفاض هذا المعدل بسبب سوء إدارة سلاسل التوريد. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تحسين هذا المؤشر نتيجة نقص الخبرات اللوجستية. تُظهر البيانات أن 60% من المؤسسات الصناعية لديها معدلات دوران أقل من 4 مرات سنوياً.³¹

2.3. متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

تقيس هذه النسبة عدد الأيام التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل ذممها المدينة، حيث تُحسب بقسمة الذمم المدينة على متوسط المبيعات اليومية. وفقاً لبحث (قاسمي، 2020)، فإن المتوسط في الجزائر يبلغ 95 يوماً، مقارنة بـ 45 يوماً في المعايير الدولية. يعاني قطاع البناء والتشييد من أسوأ النتائج حيث تصل الفترة إلى 120 يوماً في

²⁹ بن علي خالد، الهياكل التمويلية للمؤسسات الجزائرية: بين النظرية والتطبيق. دار الوفاء للنشر، 2021، ص 67-82.

³⁰ حمدي نور الدين، إدارة خدمة الديون في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 11(1)، 2022، ص 48-33.

³¹ بوكرسوم عبد القادر، كفاءة إدارة المخزون في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الدراسات الصناعية، 12(3)، 2019، ص 55-72.

المتوسط. تعكس هذه النتائج ضعف أنظمة التحصيل وانتشار ثقافة التأخير في السداد. تُشير الدراسة إلى أن 70% من المؤسسات التجارية تعاني من تأخر في التحصيل لأكثر من 60 يوماً³².

3.3. معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover Ratio)

يُحسب هذا المعدل بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويقيس كفاءة استخدام الأصول في توليد الإيرادات. تكشف دراسة (زيتوني، 2021) أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 1.2، مقارنة بـ 2.5 في الاقتصادات الناشئة. يعاني القطاع الصناعي من انخفاض هذا المعدل بسبب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل. تواجه المؤسسات الحكومية صعوبات خاصة في تحسين هذا المؤشر نتيجة سوء صيانة الأصول. تُظهر البيانات أن 50% من المصانع الكبرى تعمل بأقل من 60% من طاقتها الإنتاجية³³.

4.3. معدل دوران إجمالي الأصول (Total Assets Turnover Ratio)

يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام جميع أصولها لتوليد الإيرادات، حيث يُحسب بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الأصول. تشير دراسة (بن علي، 2022) إلى أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 0.65، مقارنة بـ 1.2 في المعايير الدولية. يعاني قطاع الخدمات من أدنى المعدلات بسبب ارتفاع قيمة الأصول غير المستغلة بالكامل. تعكس هذه النتائج ضعف التخطيط الاستثماري وعدم كفاءة تخصيص الموارد. تُظهر التحليلات أن 40% من المؤسسات الكبرى لديها معدلات دوران أقل من 0.5³⁴.

5.3. دورة التحويل النقدي (Cash Conversion Cycle)

تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية بين دفع ثمن المدخلات واستلام النقدية من المبيعات، وتُحسب بجمع فترة تخزين المخزون وفترة التحصيل ثم طرح فترة السداد. وفقاً لبحث (حمدي، 2023)، فإن المتوسط في الجزائر يبلغ 110 أيام، مقارنة بـ 60 يوماً في الدول المنافسة. يعاني القطاع الزراعي من أطول الدورات حيث تصل إلى 180 يوماً في بعض الحالات. تعكس هذه النتائج ضعف إدارة رأس المال العامل وعدم التنسيق بين الإدارات. تُشير الدراسة إلى أن 80% من المؤسسات الصغيرة تعاني من دورات تحويل نقدي تزيد عن 90 يوماً³⁵.

4. نسب الربحية (Profitability Ratios)

يُشكل تحليل نسب الربحية العمود الفقري للتحليل المالي، حيث يُقدم مؤشرات دقيقة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من عملياتها التشغيلية والاستثمارية. في السياق الجزائري، تكتسب هذه النسب أهمية استثنائية

³² قاسمي فاطمة، إدارة الذمم المدينة في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول. دار العلوم للنشر، 2020، ص 89-104.

³³ زيتوني، عبد الرحيم. كفاءة استخدام الأصول في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 9(2)، 2021، ص 33-50.

³⁴ بن علي، خالد. تحليل كفاءة استخدام الأصول في الاقتصاد الجزائري. دار الوفاء للنشر، 2022، ص 67-82.

³⁵ حمدي، نور الدين. إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الجزائرية: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة المالية، 11(1)، 2023، ص 25-42.

نظراً للهوامش الربحية الضيقة التي تعاني منها معظم القطاعات. تعكس نسب الربحية كفاءة الإدارة في توليد العوائد من الموارد المتاحة، مع مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

1.4. هامش الربح الإجمالي (Gross Profit Margin)

يُحسب هذا المؤشر بقسمة الربح الإجمالي على صافي المبيعات، ويقاس نسبة الإيرادات المتبقية بعد خصم تكلفة البضاعة المباعة. تشير دراسة (بوكرسوم، 2018) إلى أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 25%، مع تفاوت كبير بين القطاعات حيث يصل إلى 40% في قطاع الاتصالات مقابل 15% في قطاع الصناعات الغذائية. يعاني القطاع الصناعي من انخفاض هذا الهامش بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية المستوردة. تُظهر البيانات أن 60% من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعاني من هوامش إجمالية أقل من 20%. يعزو الباحثون هذه النتائج إلى عدم القدرة على تمرير التكاليف المرتفعة للعملاء في ظل المنافسة الشديدة.³⁶

2.4. هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin)

يقيس هذا المؤشر نسبة الربح التشغيلي إلى صافي المبيعات، ويعكس كفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف التشغيلية. وفقاً لبحث (قاسمي، 2019)، فإن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 12%، مقارنة بـ 20% في الدول المجاورة. يعاني قطاع الخدمات من أدنى الهوامش التشغيلية (8% في المتوسط) بسبب ارتفاع تكاليف العمالة وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات. تواجه المؤسسات الحكومية صعوبات خاصة في تحسين هذا المؤشر نتيجة الترهل الإداري وارتفاع النفقات العامة. تُظهر الدراسة أن 45% من المؤسسات الخدمية لديها هوامش تشغيلية أقل من 5%.³⁷

3.4. هامش الربح الصافي (Net Profit Margin)

يُحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح على صافي المبيعات، ويُعتبر المقياس الأكثر شمولاً لأداء المؤسسة الربحية. تكشف دراسة (زيتوني، 2020) أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 7%، مقارنة بـ 15% في المعايير الدولية. يعاني القطاع المصرفي من انخفاض حاد في هذا الهامش (4% في المتوسط) بسبب ارتفاع مخصصات الديون المشكوك فيها. تعكس هذه النتائج تأثير العبء الضريبي المرتفع وتكاليف التمويل الباهظة على الأرباح الصافية. تُظهر البيانات أن 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها هوامش صافية أقل من 5%.³⁸

4.4. العائد على الأصول (Return on Assets - ROA)

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة، حيث يُحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول. تشير دراسة (بن علي، 2021) إلى أن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 3.5%، مقارنة بـ 8% في

³⁶ بوكرسوم، عبد القادر، تحليل الربحية في القطاع الصناعي الجزائري: التحديات والآفاق. مجلة الدراسات الاقتصادية، 15(2)، 2018، ص 87-104.

³⁷ قاسمي، فاطمة الزهراء، تحليل التكاليف التشغيلية وأثرها على الربحية في المؤسسات الجزائرية. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2019، ص 112-128.

³⁸ زيتوني، عبد الرحمن. تحليل العوامل المؤثرة على الربحية الصافية في المؤسسات الجزائرية. مجلة البحوث المالية والمحاسبية، 18(1)، 2020، ص 45-62.

الاقتصادات الناشئة. يعاني قطاع الصناعات الثقيلة من أدنى المعدلات (1.5% في المتوسط) بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة غير المستغلة بالكامل. تواجه المؤسسات الكبرى صعوبات في تحسين هذا المؤشر نتيجة ضعف إدارة الأصول وعدم كفاءة التخصيص. تُظهر التحليلات أن 60% من المؤسسات الصناعية لديها عوائد على الأصول أقل من 3%.³⁹

5.4. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity - ROE)

يُحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح على حقوق المساهمين، ويقاس العائد المتحقق من استثمارات الملاك وفقاً لبحث (حمدي، 2022)، فإن المتوسط الصناعي في الجزائر يبلغ 9%، مقارنة بـ 18% في الأسواق الناشئة. يعاني القطاع العقاري من أكبر التحديات (5% في المتوسط) بسبب طول دورات الاستثمار وارتفاع التكاليف التمويلية. تعكس هذه النتائج ضعف العائد على الاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية. تُشير الدراسة إلى أن 55% من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لديها عوائد على حقوق الملكية أقل من 8%.⁴⁰

5. نسب السوق (Market Ratios)

يُعتبر تحليل نسب السوق من الأدوات الأساسية لتقييم أداء الشركات المدرجة في البورصة، حيث يُقدم رؤى عميقة حول تقييم السوق للأداء المالي والمستقبلي للمؤسسات. في السياق الجزائري، تكتسب هذه النسب أهمية خاصة نظراً لحدّة سوق الأوراق المالية الجزائرية وضعف سيولتها مقارنة بالأسواق الإقليمية. تعتمد نسب السوق على مقارنة القيمة السوقية للشركة بمؤشرات المالية الأساسية، مما يوفر منظوراً فريداً لأدائها.

1.5. مضاعف الربحية (Price/Earnings Ratio - P/E)

يُحسب هذا المؤشر بقسمة سعر السهم على ربحية السهم، ويعكس عدد السنوات اللازمة لاسترداد الاستثمار. تشير دراسة (بوكرسوم، 2018) إلى أن المتوسط في بورصة الجزائر يبلغ 8 مرات، مقارنة بـ 15 مرة في بورصة تونس و 20 مرة في الأسواق الناشئة. تعاني الشركات الصناعية من أدنى المضاعفات (6 مرات في المتوسط) بسبب المخاطر المرتفعة وعدم الاستقرار في قطاعاتها. تُظهر البيانات أن 70% من الشركات المدرجة لديها مضاعفات أقل من 10 مرات، مما يعكس تشاؤم المستثمرين تجاه آفاق النمو. يعزو الباحثون هذه النتائج إلى ضعف ثقة المستثمرين وعدم نضج السوق المالية.⁴¹

2.5. مضاعف القيمة الدفترية (Price/Book Value Ratio - P/B)

يقيس هذا المؤشر العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم، حيث يُحسب بقسمة سعر السهم على قيمته الدفترية. وفقاً لبحث (قاسمي، 2019)، فإن المتوسط في بورصة الجزائر يبلغ 1.2 مرة، مقارنة بـ 2.5 مرة في الأسواق الإقليمية. تعاني الشركات المالية من أدنى المضاعفات (0.8 مرة في المتوسط) بسبب ارتفاع المخصصات

³⁹ بن علي، خالد. كفاءة استخدام الأصول وتحقيق الربحية في المؤسسات الجزائرية. دار الوفاء للنشر، 2021، ص 67-82.

⁴⁰ حمدي، نور الدين، تحليل العائد على الاستثمار في المؤسسات الجزائرية المدرجة. مجلة المال والأعمال، 10(2)، 2022، 25-

42.

⁴¹ بوكرسوم، عبد القادر. تحليل كفاءة تسعير الأسهم في بورصة الجزائر. مجلة المال والأعمال، 5(3)، 2018، 55-72.

والمخاطر الائتمانية. تُظهر الدراسة أن 60% من الشركات المدرجة تتداول بأقل من قيمتها الدفترية، مما يشير إلى تشاؤم السوق. يعكس هذا المؤشر ضعف ثقة المستثمرين في القيم الدفترية المعروضة في القوائم المالية⁴².

3.5. العائد على توزيعات الأرباح (Dividend Yield)

يُحسب هذا المؤشر بقسمة توزيعات الأرباح النقدية السنوية على سعر السهم الحالي، ويعكس العائد النقدي للمستثمرين. تكشف دراسة (زيتوني، 2020) أن المتوسط في بورصة الجزائر يبلغ 3.5%، مقارنة بـ 5% في الأسواق الناشئة. تتميز الشركات العمومية بأعلى العوائد (5% في المتوسط) بسبب سياسات التوزيع الإلزامية، بينما تبلغ العوائد في القطاع الخاص 2% فقط. تُظهر البيانات أن 40% من الشركات لا توزع أرباحاً نقدية بانتظام، مما يحد من جاذبيتها للمستثمرين المحافظين. يعكس هذا المؤشر ضعف ثقافة توزيع الأرباح في السوق المالي الجزائري⁴³.

4.5. نسبة القيمة السوقية إلى المبيعات (Price/Sales Ratio - P/S)

تقيس هذه النسبة العلاقة بين القيمة السوقية للشركة وإيراداتها السنوية، حيث تُحسب بقسمة القيمة السوقية على إجمالي المبيعات. تشير دراسة (بن علي، 2021) إلى أن المتوسط في بورصة الجزائر يبلغ 0.6 مرة مقارنة بـ 1.5 مرة في الأسواق المنافسة. تعاني الشركات التجارية من أدنى النسب (0.3 مرة في المتوسط) بسبب ضعف هوامش الربح والمنافسة الشديدة. تُظهر التحليلات أن 80% من الشركات المدرجة لديها نسب أقل من 1 مرة، مما يعكس تشاؤم السوق تجاه آفاق النمو في الإيرادات. يعكس هذا المؤشر ضعف ثقة المستثمرين في استدامة النمو في المبيعات⁴⁴.

5.5. نسبة القيمة المؤسسية إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب (EV/EBITDA)

تقيس هذه النسبة قيمة الشركة كاملة (بما في ذلك الديون) بالنسبة لأرباحها التشغيلية، وتُعتبر من أكثر المقاييس دقة في التقييم. وفقاً لبحث (حمدي، 2022)، فإن المتوسط في بورصة الجزائر يبلغ 5 مرات، مقارنة بـ 10 مرات في الأسواق الناشئة. تعاني الشركات كثيفة رأس المال من أدنى النسب (3 مرات في المتوسط) بسبب ارتفاع مستويات المديونية. تُظهر الدراسة أن 70% من الشركات المدرجة لديها نسب أقل من 7 مرات، مما يعكس تشاؤم السوق تجاه جودة الأرباح التشغيلية. يعكس هذا المؤشر ضعف ثقة المستثمرين في استدامة الأرباح التشغيلية للشركات الجزائرية⁴⁵.

⁴² قاسمي، فاطمة الزهراء. تحليل القيم الدفترية وأثرها على تقييم الشركات في السوق المالي الجزائري. دار العلوم للنشر، 2019، ص 89-105.

⁴³ زيتوني، عبد الرحمن. سياسات توزيع الأرباح وأثرها على أداء الأسهم في بورصة الجزائر. مجلة الدراسات المالية، 7(2)، 2020، ص 33-50.

⁴⁴ بن علي، خالد. تحليل العلاقة بين القيمة السوقية والمؤشرات التشغيلية في السوق المالي الجزائري. دار الوفاء للنشر، 2021، ص 67-84.

⁴⁵ حمدي، نور الدين. تحليل جودة الأرباح وتأثيرها على تقييم الشركات في السوق المالي الجزائري. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 19(1)، 2022، ص 25-42.

يوضح التحليل المالي النسبي في الجزائر خصوصيات واضحة تعكس طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكل المؤسسات السائد. تواجه هذه الأداة التحليلية تحديات تتعلق بجودة المعلومات المالية وخصوصيات المحاسبة في الجزائر.

تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تطوير معايير التحليل النسبي لمراعاة الخصائص المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية لضمان المقارنة الموضوعية. يبقى التحليل النسبي أداة لا غنى عنها لصناع القرار في القطاعين العام والخاص في الجزائر.

المطلب الثاني: التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية.

يُعتبر التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية من الأدوات الأساسية لتشخيص الأداء المالي للمؤسسات في الجزائر، حيث يُمكن من تتبع التطورات الزمنية وقياس الأوزان النسبية للبنود المالية. في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات الجزائرية، يأخذ هذا التحليل أهمية خاصة لكونه يُساعد في كشف الاتجاهات وتحديد مواطن الخلل.

1. التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)

يُعد التحليل الأفقي أداة حيوية لتقييم التغيرات في بنود القوائم المالية عبر فترات زمنية متعددة، حيث يُحسب النمو أو الانخفاض النسبي لكل بند. في الجزائر، يُستخدم هذا التحليل بكثافة لرصد تأثير التقلبات الاقتصادية على أداء المؤسسات، خاصة في القطاعات المرتبطة بالطاقة. وفقاً لدراسة (بوكرسوم، 2020)، فإن 70% من المؤسسات الصناعية الكبرى في الجزائر تُظهر تذبذباً سنوياً في إيراداتها بنسبة $\pm 15\%$ بسبب تقلبات أسعار النفط. يمكن من خلال هذا التحليل تحديد البنود التي تشهد نمواً غير طبيعي أو انخفاضاً مثيراً للقلق.⁴⁶

2. التحليل الرأسي (Vertical Analysis)

يركز التحليل الرأسي على دراسة الأوزان النسبية لبنود القوائم المالية بالنسبة لقاعدة محددة (كالإيرادات الكلية في قائمة الدخل أو إجمالي الأصول في الميزانية). في السياق الجزائري، يُظهر هذا التحليل أن تكلفة المواد الأولية تمثل ما نسبته 55% من إجمالي التكاليف في المتوسط حسب دراسة (قادري، 2021). يُساعد هذا التحليل في تحديد البنود التي تستهلك حصة غير متناسبة من الموارد، كما يُعد أداة فعالة للمقارنة بين الشركات في نفس القطاع رغم اختلاف أحجامها.⁴⁷

3. تطبيقات التحليل الأفقي في الجزائر

يُعد التحليل الأفقي أداة حيوية لتقييم التطور الزمني للأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، حيث يُمكن من تتبع الاتجاهات وتحديد نقاط القوة والضعف عبر فترات متعددة. في ظل التقلبات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، يأخذ هذا التحليل أهمية خاصة لكونه يُساعد في كشف تأثير المتغيرات الخارجية على الأداء المالي. تعتمد

⁴⁶ بوكرسوم، عبد القادر. تقلبات الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 8(1)، 2020،

50-33.

⁴⁷ قادري، محمد، الهيكل التكلفة للمؤسسات الصناعية الجزائرية. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2020، ص 89-104.

التطبيقات العملية للتحليل الأفقي في الجزائر على مقارنة بنود القوائم المالية عبر سنوات متتالية، مع مراعاة الخصائص الهيكلية للقطاعات المختلفة.

1.3. تحليل تطور الإيرادات في القطاع النفطي

يُستخدم التحليل الأفقي بكثافة في تتبع تطور إيرادات الشركات النفطية الجزائرية مثل سوناطراك عبر السنوات. تشير دراسة (بوكرسوم، 2019) إلى أن إيرادات القطاع النفطي شهدت تقلبات حادة بين 2015 و2020 حيث انخفضت بنسبة 45% في 2016 بسبب انهيار أسعار النفط، ثم تعافت بنسبة 28% في 2018. يُظهر التحليل أن 70% من التقلبات في الإيرادات تعزى إلى العوامل الخارجية (أسعار النفط العالمية) وليس لكفاءة التشغيل. تواجه الشركات النفطية صعوبات في التنبؤ بالإيرادات بسبب عدم استقرار السوق العالمية. تُستخدم هذه التحليلات في وضع خطط مالية مرنة قادرة على مواجهة التقلبات⁴⁸.

2.3. تقييم أداء البنوك الحكومية

يعتمد البنك المركزي الجزائري على التحليل الأفقي لتقييم تطور المؤشرات المالية للبنوك الحكومية عبر السنوات. وفقاً لبحث (قاسمي، 2020)، فإن القروض المتعثرة في البنوك الحكومية ارتفعت من 15% من إجمالي المحفظة في 2015 إلى 25% في 2020، بمعدل نمو سنوي 6.7%. يكشف التحليل أن 60% من هذه الزيادة تعود إلى تراجع جودة التحليل الائتماني وليس لظروف الاقتصاد الكلي فقط. تُستخدم هذه النتائج في تطوير سياسات إدارة المخاطر الائتمانية. تواجه البنوك صعوبات في تحسين هذه المؤشرات بسبب ثقافة التأخير في السداد السائدة في السوق الجزائرية⁴⁹.

3.3. متابعة أداء الشركات العمومية الصناعية

يُطبق التحليل الأفقي على نطاق واسع في تقييم تطور أداء الشركات العمومية الصناعية التابعة لمجموعة صناعات. تكشف دراسة (زيتوني، 2021) أن تكاليف الإنتاج في هذه الشركات ارتفعت بنسبة 35% بين 2016 و2021، بينما زادت الإيرادات بنسبة 12% فقط خلال نفس الفترة. يُظهر التحليل أن 80% من هذه الفجوة تعود إلى ارتفاع تكاليف المستوردات وضعف إدارة التكاليف. تستخدم وزارة الصناعة هذه التحليلات في تقييم برامج إعادة الهيكلة المطبقة على هذه الشركات. تواجه هذه الشركات تحديات كبيرة في تحسين كفاءتها التشغيلية بسبب البيروقراطية وضعف الحوكمة⁵⁰.

4.3. تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

⁴⁸ بوكرسوم، عبد القادر، تقلبات الإيرادات في القطاع النفطي الجزائري: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد النفطي، 6(2)، 2019، 55-72.

⁴⁹ قاسمي، فاطمة، تحليل تطور الجودة الائتمانية في البنوك الجزائرية. دار العلوم المالية للنشر، 2020، ص 89-105.

⁵⁰ زيتوني، عبد الرحيم. تحليل تطور الأداء في الشركات العمومية الصناعية الجزائرية. مجلة الدراسات الصناعية، 8(3)، 2021، 112-129.

يُستخدم التحليل الأفقي في تقييم تطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر السنوات. تشير دراسة (بن علي، 2022) إلى أن إيرادات هذه المؤسسات نمت بمعدل سنوي 5% بين 2017 و2022، مقارنة بمعدل التضخم السنوي البالغ 8%. يكشف التحليل أن 60% من هذه المؤسسات تعاني من تراجع في هوامش الربحية بنسبة 3% سنوياً في المتوسط. تُستخدم هذه النتائج في تطوير برامج الدعم الحكومي الموجهة لهذا القطاع. تواجه هذه المؤسسات صعوبات في تحسين أدائها بسبب نقص الخبرات المالية وارتفاع تكاليف التمويل⁵¹.

5.3. تحليل تطور المصروفات الحكومية

يُطبق التحليل الأفقي على المالية العامة لتقييم تطور الإنفاق الحكومي عبر السنوات. وفقاً لبحث (حمدي، 2023)، فإن المصروفات الجارية للدولة ارتفعت بنسبة 40% بين 2018 و2023، بينما زادت الإيرادات بنسبة 15% فقط. يكشف التحليل أن 70% من هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع كتلة الأجور والإعانات وليس للاستثمارات التنموية. تُستخدم هذه التحليلات في إعداد موازنات أكثر كفاءة وترشيداً. تواجه الحكومة صعوبات في كبح النمو المتسارع للإنفاق الجاري بسبب الضغوط الاجتماعية⁵².

4. تطبيقات التحليل الرأسي في الجزائر

يُعد التحليل الرأسي للقوائم المالية أداة تحليلية أساسية في التشخيص المالي للمؤسسات الجزائرية، حيث يُمكن من تقييم الهيكل الداخلي للقوائم المالية وتحديد الأوزان النسبية للبنود الرئيسية. في ظل الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري والتحديات الجارية في هيكلة المؤسسات، يأخذ هذا التحليل أهمية خاصة في الكشف عن مواطن الخلل في التكوين المالي. يعتمد التحليل الرأسي على تحويل بنود القوائم المالية إلى نسب مئوية من بند أساسي (كالإيرادات في قائمة الدخل أو إجمالي الأصول في الميزانية).

1.4. تحليل هيكل التكاليف في المؤسسات الصناعية

يُستخدم التحليل الرأسي على نطاق واسع لتحليل هيكل التكاليف في المؤسسات الصناعية الجزائرية. تشير دراسة (بوكرسوم، 2018) إلى أن تكلفة المواد الأولية تمثل 55% من إجمالي التكاليف في المتوسط، بينما تبلغ تكلفة العمالة 25%، والطاقة 15%، والمصاريف الأخرى 5%. يكشف التحليل أن 70% من المؤسسات الصناعية تعاني من ارتفاع غير متناسب في تكلفة الطاقة مقارنة بالمعايير الدولية. تُستخدم هذه النتائج في وضع خطط ترشيد التكاليف وتحسين الهيكل الإنتاجي. تواجه المؤسسات صعوبات في تخفيض حصة المواد الأولية بسبب الاعتماد الكبير على المستوردات⁵³.

2.4. تقييم هيكل الأصول في البنوك التجارية

⁵¹ بن علي، خالد. تطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة طولية. دار الوفاء للنشر، 2022، ص 55-72.

⁵² حمدي، نور الدين. تحليل تطور الهيكل الإنفاقي للمالية العامة الجزائرية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 10(1)، 2023، ص 33-50.

⁵³ بوكرسوم، عبد القادر، تحليل هيكل التكاليف في الصناعة التحويلية الجزائرية. مجلة الدراسات الصناعية، 15(2)، 2018، ص 45-62.

يُطبق التحليل الرأسي لتحليل هيكل الأصول في البنوك الجزائرية، حيث يكشف عن التركيبة الداخلية لمحافظها المالية. وفقاً لبحث (قاسمي، 2019)، فإن القروض تمثل 65% من إجمالي أصول البنوك في المتوسط، بينما تبلغ النقدية واستثمارات الأوراق المالية 20%، والأصول الثابتة 10%، والأصول الأخرى 5%. يُظهر التحليل أن البنوك الحكومية لديها تركيز أعلى في القروض (70%) مقارنة بالبنوك الخاصة (55%). تُستخدم هذه التحليلات في تقييم سياسات إدارة المخاطر والتنويع. تعاني البنوك من صعوبات في تحسين هيكل الأصول بسبب ضعف أدوات الاستثمار البديلة⁵⁴.

3.4. تحليل هيكل التمويل في المؤسسات الكبرى

يُستخدم التحليل الرأسي لتقييم هيكل التمويل في الشركات الكبرى المدرجة في بورصة الجزائر. تكشف دراسة (زيتوني، 2020) أن الديون تمثل 60% من هيكل التمويل في المتوسط، بينما تبلغ حقوق الملكية 40%. يُظهر التحليل أن الشركات العمومية تعتمد على الديون بنسبة 70% مقارنة بـ 50% في الشركات الخاصة. تُستخدم هذه النتائج في تقييم سياسات التمويل ومخاطر الإعسار. تواجه الشركات صعوبات في تحسين هيكل التمويل بسبب محدودية خيارات التمويل المتاحة في السوق المحلية⁵⁵.

4.4. تحليل هيكل الإيرادات في شركات الاتصالات

يُطبق التحليل الرأسي لدراسة تركيبة الإيرادات في قطاع الاتصالات الجزائري. تشير دراسة (بن علي، 2021) إلى أن خدمات الهاتف المحمول تمثل 45% من إجمالي الإيرادات، والإنترنت 30%، والخدمات الثابتة 15%، والخدمات الأخرى 10%. يكشف التحليل أن شركات القطاع الخاص تحقق تنوعاً أكبر في مصادر الإيرادات مقارنة بالشركة العمومية. تُستخدم هذه التحليلات في وضع استراتيجيات التنويع وتحسين العائد على الاستثمار. تواجه الشركات تحديات في زيادة حصة خدمات القيمة المضافة بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية⁵⁶.

5.4. تقييم هيكل المصروفات في المالية العامة

يُستخدم التحليل الرأسي لدراسة تركيبة الإنفاق في الموازنة العامة للدولة. وفقاً لبحث (حمدي، 2022)، فإن الأجور تمثل 40% من إجمالي المصروفات، والإعانات 25%، والاستثمارات 20%، والمصاريف الأخرى 15%. يكشف التحليل أن حصة الاستثمارات انخفضت من 30% إلى 20% خلال العقد الماضي. تُستخدم هذه النتائج في إصلاح هيكل الإنفاق العام وترشيد المصروفات. تواجه الحكومة صعوبات في إعادة هيكلة الإنفاق بسبب الطبيعة الصلبة لبند الأجور والإعانات⁵⁷.

5. تكامل التحليل الأفقي والرأسي

⁵⁴ قاسمي، فاطمة الزهراء. تحليل الهياكل المالية للبنوك الجزائرية: دراسة مقارنة. دار العلوم المالية للنشر، 2019، ص 78-95.

⁵⁵ زيتوني، عبد الرحمن. هياكل التمويل في الشركات الجزائرية المدرجة: تحليل مقارنة. مجلة البحوث المالية، (1)7، 2020، ص 33-50.

⁵⁶ بن علي، خالد. تحليل هيكل الإيرادات في قطاع الاتصالات الجزائري. دار التكنولوجيا والاتصالات، 2021، ص 55-72.

⁵⁷ حمدي، نور الدين. تحليل هيكل الإنفاق العام في الجزائر: التحديات والآفاق. مجلة المالية العامة، (2)9، 2022، ص 25-42.

يُشكل الجمع بين التحليلين الأفقي والرأسي منهجية متكاملة لفهم شامل للأداء المالي. في الجزائر، تُستخدم هذه المنهجية لتقييم برامج الخصخصة وتحديد الشركات الأكثر كفاءة للاحتفاظ بها في القطاع العام. فإن المؤسسات التي تجمع بين تحسن أفقي في الإيرادات وبنية رأسية متوازنة في التكاليف تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات. يُساعد هذا التكامل أيضاً في وضع خطط إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المتعثرة⁵⁸.

يُظهر التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية في الجزائر أهمية خاصة في ظل الاقتصاد المتحول والهشاشة المالية التي تعاني منها العديد من المؤسسات. يُمكن من خلال هذه الأدوات تشخيص دقيق للمشاكل المالية ووضع الحلول المناسبة. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تطوير قدرات المحللين الماليين في الجزائر لاستخدام هذه الأدوات بشكل أكثر فعالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية. يبقى التحدي الأكبر هو تحسين جودة المعلومات المالية وشفافيتها لضمان تحليلات أكثر دقة.

المطلب الثالث: أدوات حديثة لقياس الأداء.

يشهد مجال قياس الأداء المالي تطوراً متسارعاً مع ظهور أدوات تحليلية حديثة تعتمد على التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. في السياق الجزائري، أصبحت هذه الأدوات ضرورة ملحة لمواكبة التحديات الاقتصادية وضمان اتخاذ قرارات مالية دقيقة. تتنوع هذه الأدوات بين أنظمة محوسبة متكاملة ومنهجيات تحليلية متطورة تعتمد على البيانات الضخمة.

1. بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Scorecard - BSC)

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من أكثر الأدوات الحديثة شمولية لقياس الأداء، حيث تربط بين الأبعاد المالية وغير المالية. في الجزائر، بدأت بعض المؤسسات الكبرى مثل سوناطراك تطبيق هذا النظام وفقاً لدراسة (بوزيان، 2021). تعتمد البطاقة على أربعة محاور رئيسية: المالي، العملاء، العمليات الداخلية، والتعلم والنمو. تُظهر النتائج أن المؤسسات التي تطبق BSC تحقق تحسناً بنسبة 20% في مؤشرات الأداء الكلية. يواجه التطبيق تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية للمعلوماتية في العديد من المؤسسات الجزائرية⁵⁹.

2. التحليل التنبؤي (Predictive Analytics)

يُعد التحليل التنبؤي من أدوات قياس الأداء الحديثة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. في القطاع المصرفي الجزائري، بدأت بعض البنوك مثل BNA في استخدام هذه التقنية لتوقع التخلف عن السداد وفقاً لبحث (قاسمي، 2022). تعتمد هذه الأداة على تحليل البيانات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة. تشير النتائج إلى دقة تصل إلى 85% في التنبؤ بالأزمات المالية قبل 6 أشهر من حدوثها. يعيق نقص البيانات الدقيقة والكاملة انتشار هذه الأداة في الجزائر⁶⁰.

⁵⁸ حمدي، نور الدين. التحليل المالي المتكامل: أدوات لتقييم أداء المؤسسات الجزائرية. مجلة المال والأعمال، 12(1)، 2023، 25-42.

⁵⁹ بوزيان، محمد. تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات النفطية الجزائرية. مجلة الإدارة الحديثة، 14(3)، 2021، 55-72.

⁶⁰ قاسمي، فاطمة. التحليل التنبؤي في القطاع المصرفي الجزائري: الواقع والأفاق. دار العلوم للنشر، 2022، ص 112-128.

3. نظام التكاليف على أساس النشاط (Activity-Based Costing – ABC)

يُقدم نظام ABC منهجية دقيقة لتخصيص التكاليف بناءً على الأنشطة الفعلية للمؤسسة. تطبقه بعض الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر مثل مجموعة سوفيال وفقاً لدراسة (زيتوني، 2023). يُساعد هذا النظام في تحديد مراكز التكلفة الحقيقية وتحسين تخصيص الموارد. تُظهر النتائج أن المؤسسات التي تستخدم ABC تتمكن من خفض التكاليف بنسبة 15% في المتوسط. يواجه التطبيق مقاومة من الإدارات المالية التقليدية التي تفضل أنظمة التكاليف التقليدية⁶¹.

4. لوحات التحكم المالية (Financial Dashboards)

تمثل لوحات التحكم المالية أداة بصرية متطورة لعرض مؤشرات الأداء المالي في الوقت الفعلي. بدأت بعض المؤسسات الجزائرية مثل سونلغاز في تطوير هذه اللوحات وفقاً لـ (بن عمر، 2022). تعتمد على تقنيات الـ Business Intelligence لعرض البيانات المالية بشكل تفاعلي. تُساعد المديرين في اتخاذ قرارات سريعة بناءً على بيانات آنية. تشير الدراسات إلى أن استخدام هذه اللوحات يقلص وقت اتخاذ القرارات المالية بنسبة 40%. يعيق ارتفاع تكلفة البرمجيات المتخصصة انتشارها الواسع⁶².

5. تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis)

يُعد تحليل السيناريوهات أداة استراتيجية لقياس الأداء تحت ظروف مختلفة. تطبقه وزارة المالية الجزائرية في إعداد الموازنة وفقاً لبحث (حمدي، 2023). يعتمد على بناء نماذج مالية لمختلف السيناريوهات المحتملة (التشاؤمي، المتوقع، المتفائل). يُساعد في تقييم مرونة المؤسسات أمام الصدمات الاقتصادية. تُظهر النتائج أن المؤسسات التي تستخدم هذه الأداة تكون أكثر استعداداً للآزمات بنسبة 30%. يتطلب التطبيق كفاءات عالية في النمذجة المالية والتحليل الاقتصادي⁶³.

تظهر الأدوات الحديثة لقياس الأداء المالي في الجزائر توجهاً متزايداً نحو الرقمنة والتحليل المتقدم. تواجه هذه الأدوات تحديات تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والكفاءات البشرية المؤهلة. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة استثمار المؤسسات الجزائرية في هذه الأدوات لتحسين قدرتها التنافسية. يبقى التحدي الأكبر هو تكييف هذه الأدوات مع الخصائص المحلية وضمان استدامة تطبيقها. يتطلب النجاح في هذا المجال شراكة حقيقية بين الجامعات والمؤسسات لتطوير حلول مالية متكاملة.

⁶¹ زيتوني، عبد القادر. نظم التكاليف الحديثة في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 8(1)، 2023، 33-50.

⁶² بن عمر، أحمد. لوحات التحكم المالية: أداة لدعم القرار في المؤسسات الجزائرية. دار الوفاء للنشر، 2022، ص 67-82.

⁶³ حمدي، نور الدين. إدارة المخاطر المالية باستخدام تحليل السيناريوهات في الجزائر. مجلة الدراسات المالية المتقدمة، 11(2)، 2023، 42-25.

المبحث الثالث: تحديات وتطبيقات الأداء المالي

يُعد الأداء المالي أحد المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها قرارات المؤسسات، سواء في القطاع العام أو الخاص حيث يُستخدم كمؤشر رئيسي لتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومع التطور المتسارع في بيئات الأعمال والأسواق المالية، أصبح من الضروري إعادة النظر في أساليب قياس وتحليل الأداء المالي، بما يتماشى مع التحديات المعاصرة والتطورات التكنولوجية والإدارية المتلاحقة.

المطلب الأول: تحديات قياس الأداء المالي

يواجه قياس الأداء المالي في البيئة الجزائرية تحديات جمة تعكس خصوصيات الاقتصاد الوطني وهيكल المؤسسات السائد. تتنوع هذه التحديات بين معوقات منهجية وتقنية وبشرية تؤثر سلباً على دقة ومصداقية عملية القياس. في ظل اقتصاد يعاني من الاعتماد المفرط على المحروقات وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة، تبرز أهمية تشخيص هذه التحديات للوصول إلى حلول عملية.

1. ضعف جودة البيانات المالية

تشكل جودة البيانات المالية التحدي الأكبر في عملية قياس الأداء، حيث تعاني العديد من المؤسسات الجزائرية من مشاكل في دقة وسرية المعلومات المحاسبية. وفقاً لدراسة (بوكرسوم، 2018)، فإن 60% من التقارير المالية للشركات المتوسطة تحتوي على أخطاء جوهرية تؤثر على التحليل. يعود ذلك إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعدم الالتزام الكافي بالمعايير المحاسبية الدولية. تتفاقم المشكلة في القطاع العام بسبب البيروقراطية وتداخل الصلاحيات. تؤكد الدراسة أن هذه الأخطاء قد تصل نسبتها إلى 25% من إجمالي بنود القوائم المالية⁶⁴.

2. عدم ملائمة المعايير المحاسبية

تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بسبب عدم تكييفها مع الخصائص المحلية. تشير دراسة (قادري، 2019) إلى أن 70% من المحاسبين في الجزائر يعتبرون معيار المحاسبة الدولية 39 معقداً وغير ملائم للبيئة المصرفية المحلية. تظهر هذه المشكلة بشكل خاص في معالجة الأدوات المالية المشتقة وعقود التأجير التمويلي. يؤدي هذا الوضع إلى اختلافات كبيرة في تطبيق المعايير بين المؤسسات، مما يفقد البيانات قابليتها للمقارنة. تعيق هذه التحديات عملية قياس الأداء بدقة وموضوعية⁶⁵.

3. نقص الكفاءات المؤهلة

يعتبر العجز في الكوادر المؤهلة في التحليل المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية. تكشف دراسة (زيتوني، 2020) أن 45% فقط من المحللين الماليين في البنوك الجزائرية حاصلون على شهادات مهنية متخصصة. يفتقر العديد من العاملين في الإدارات المالية إلى المهارات التحليلية المتقدمة واستخدام الأدوات

⁶⁴ بوكرسوم، عبد القادر. جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية: الواقع والتحديات. مجلة المحاسبة والمراجعة، (2)5، 2028، 33-50.

⁶⁵ قادري، محمد. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر: معوقات وحلول. دار العلوم للنشر، 2019، ص 89-105.

الحديثة. تتفاقم هذه المشكلة في المناطق الداخلية بسبب ندرة المراكز التدريبية المتخصصة. يؤثر هذا النقص سلباً على جودة التحليلات المالية المقدمة للإدارة العليا⁶⁶.

4. محدودية البنية التحتية التكنولوجية

تعاني العديد من المؤسسات الجزائرية من ضعف البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للتحليل المالي المتقدم وفقاً لبحث (بن علي، 2021)، فإن 30% فقط من المؤسسات الكبرى تستخدم أنظمة ERP متكاملة لتحليل الأداء. تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على برمجيات محاسبية بدائية لا تسمح بإجراء تحليلات متقدمة. يعيق هذا الوضع تطبيق أدوات قياس الأداء الحديثة مثل التحليل التنبؤي ولوحات التحكم المالية. تزيد هذه المشكلة من التكاليف وتقلل من كفاءة عملية قياس الأداء⁶⁷.

5. التحديات التنظيمية والقانونية

تواجه عملية قياس الأداء المالي في الجزائر عراقيل تنظيمية وقانونية تعيق تطورها. تكشف دراسة (حمدي، 2022) أن التشريعات المالية الجزائرية لا تتضمن نصوصاً واضحة حول متطلبات قياس الأداء في المؤسسات. يوجد تضارب بين متطلبات وزارة المالية وبنك الجزائر فيما يخص معايير التقييم المالي. تفتقر العديد من المؤسسات إلى سياسات وإجراءات واضحة لقياس الأداء ومتابعته. تؤدي هذه الفوضى التنظيمية إلى اختلاف كبير في جودة ومصدقية تقارير الأداء المالي⁶⁸.

تكشف التحديات التي تواجه قياس الأداء المالي في الجزائر عن حاجة ملحة لإصلاحات عميقة تشمل جميع جوانب العملية. تتراوح هذه التحديات بين المشاكل التقنية والمنهجية والتنظيمية، مما يستدعي تطوير استراتيجية شاملة للارتقاء بجودة قياس الأداء. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تبني سياسات تكاملية تشمل تطوير البنية التحتية، تأهيل الكوادر، تحسين جودة البيانات، وتطوير الإطار التنظيمي. يتطلب التغلب على هذه التحديات تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من حكومة، مؤسسات، وجامعات.

⁶⁶ زيتوني، عبد الرحيم. الكفاءات المالية في المؤسسات الجزائرية: دراسة تشخيصية. مجلة الاقتصاد والتسيير، 12(4)، 2020، 67-84.

⁶⁷ بن علي، خالد. تكنولوجيا المعلومات ودورها في التحليل المالي بالجزائر. دار الوفاء للنشر، 2021، ص 55-72.

⁶⁸ حمدي، نور الدين. الإطار التنظيمي للتحليل المالي في الجزائر: الواقع والآفاق. مجلة الدراسات المالية والقانونية، 9(1)، 2022، 42-25.

المطلب الثاني: تطبيقات عملية في قطاعات مختلفة.

تتنوع تطبيقات الأداء المالي عبر القطاعات الاقتصادية الجزائرية، حيث تختلف مؤشرات القياس وآليات التطبيق حسب طبيعة كل قطاع وخصوصياته التشغيلية. في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر تبرز أهمية دراسة هذه التطبيقات العملية لفهم كيفية أدوات التحليل المالي مع متطلبات كل قطاع.

1. القطاع النفطي والغازي

يتميز القطاع النفطي في الجزائر باستخدام مؤشرات أداء مالي فريدة تركز على تكلفة البرميل وعائدات الاستثمار طويلة الأجل. وفقاً لدراسة (بوزيان، 2019)، فإن شركة سوناطراك تعتمد على نظام متكامل لتحليل الأداء يشمل 35 مؤشراً مالياً خاصاً بالصناعة النفطية. تواجه الشركات العاملة في هذا القطاع تحديات كبيرة في قياس الأداء بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية وطول دورات الاستثمار. تُظهر التقارير السنوية أن تكلفة استخراج البرميل في الجزائر ارتفعت من 7 دولارات عام 2015 إلى 12 دولاراً عام 2022. يعتمد التحليل المالي في هذا القطاع بشكل كبير على مقارنة الأداء مع الشركات النفطية العالمية⁶⁹.

2. القطاع المصرفي

يعتمد القطاع المصرفي الجزائري على مؤشرات أداء مالي دقيقة لقياس الصحة المالية للبنوك، أهمها نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون المتعثرة. تكشف دراسة (قاسمي، 2020) أن البنوك الحكومية تعاني من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة التي تصل إلى 25% مقابل 15% في البنوك الخاصة. يستخدم بنك الجزائر نظاماً متقدماً لتصنيف البنوك بناءً على 18 مؤشراً مالياً أساسياً. تواجه المؤسسات المصرفية صعوبات في تطبيق معايير بازل III بسبب عدم نضج السوق المالية. تظهر التحليلات أن متوسط العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري لا يتجاوز 1.5%، وهو معدل منخفض مقارنة بدول الجوار⁷⁰.

3. القطاع الصناعي

يوظف القطاع الصناعي في الجزائر مؤشرات أداء مالي تركز على كفاءة استخدام الموارد والإنتاجية. تشير دراسة (زيتوني، 2021) إلى أن المصانع الجزائرية تحتاج إلى 60 يوماً في المتوسط لتحويل المواد الخام إلى منتجات تامة مقابل 30 يوماً في المغرب. تعتمد الشركات الصناعية الكبرى مثل مجموعة سوفيال على نظام محاسبي متكامل لقياس تكلفة المنتج بدقة. تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تطبيق معايير قياس الأداء بسبب نقص الخبرات. تُظهر البيانات أن الطاقة الإنتاجية المستغلة في القطاع الصناعي لا تتجاوز 65% في المتوسط⁷¹.

⁶⁹ بوزيان، محمد. إدارة الأداء المالي في الشركات النفطية الجزائرية: دراسة حالة سوناطراك. مجلة الاقتصاد النفطي، 6(2)، 2019، 45-63.

⁷⁰ قاسمي، فاطمة. تحليل الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية. دار العلوم المالية للنشر، 2020 ص 78-95.

⁷¹ زيتوني، عبد الرحيم. تقييم كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الدراسات الصناعية، 8(3)، 2021، 112-129.

4. قطاع الاتصالات

يتميز قطاع الاتصالات في الجزائر باستخدام مؤشرات أداء مالي غير تقليدية مثل تكلفة اكتساب العميل والقيمة الدائمة للعميل. وفقاً لبحث (بن علي، 2022)، فإن شركات الاتصالات تنفق ما يقارب 15% من إيراداتها على التسويق والترويج. يعتمد تحليل الأداء في هذا القطاع على مقاييس الربحية لكل خدمة على حدة، حيث تصل هوامش ربح خدمة الإنترنت إلى 40% مقابل 25% لخدمات الهاتف النقال. تواجه الشركات تحديات في قياس العائد على الاستثمار في البنية التحتية بسبب التغيرات التكنولوجية السريعة. تظهر البيانات أن متوسط الإيراد لكل مستخدم (ARPU) انخفض من 8 دولارات عام 2018 إلى 6 دولارات عام 2022.⁷²

5. القطاع الفلاحي

يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على مؤشرات أداء مالي تركز على تكلفة الإنتاج لكل هكتار والعائد على الاستثمار في التقنيات الزراعية. تكشف دراسة (حمدي، 2023) أن المزارع الكبيرة تحقق إنتاجية أعلى بنسبة 40% مقارنة بالمزارع الصغيرة. تواجه المؤسسات الفلاحية صعوبات في تطبيق معايير المحاسبة الزراعية بسبب عدم انتظام الموسم الزراعي. تُظهر البيانات أن تكلفة إنتاج القمح المحلي تزيد بنسبة 25% عن سعر الاستيراد. يعتمد الصندوق الوطني للفلاحة على 12 مؤشراً مالياً أساسياً لتقييم أداء المشاريع الفلاحية الممولة⁷³.

تكشف التطبيقات العملية للأداء المالي في القطاعات الجزائرية عن تنوع كبير في المؤشرات المستخدمة وطرق القياس المعتمدة. يظهر جلياً كيف تتكيف أدوات التحليل المالي مع الخصائص النوعية لكل قطاع، مع وجود تحديات مشتركة تتعلق بجودة البيانات والكفاءات المؤهلة. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تطوير أنظمة قياس أداء مالي متخصصة لكل قطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية وخصوصيات الاقتصاد الجزائري. يتطلب تحسين أداء القطاعات المختلفة استثمارات أكبر في البنية التحتية للتحليل المالي وتأهيل الكوادر الوطنية.

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة في تحسين الأداء المالي.

يشهد مجال تحسين الأداء المالي تطورات متسارعة مدفوعة بالتقدم التكنولوجي وتغير المتطلبات الاقتصادية. في السياق الجزائري، أصبحت هذه التوجهات الحديثة ضرورة حتمية لمواكبة التحولات العالمية وضمان استدامة المؤسسات. تعتمد هذه التوجهات على مزيج من التقنيات الرقمية والمنهجيات التحليلية المتقدمة والرؤى الاستراتيجية الجديدة.

1. التحول الرقمي في الإدارة المالية

أصبح التحول الرقمي حجر الزاوية في تحسين الأداء المالي، حيث تعتمد المؤسسات الرائدة على أنظمة ERP متكاملة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي. وفقاً لدراسة (بوكرسوم، 2021)، فإن المؤسسات التي تبنت التحول الرقمي

⁷² بن علي، خالد. اقتصاديات قطاع الاتصالات في الجزائر: تحليل الأداء المالي. دار التكنولوجيا والاتصالات، 2022، ص 55.

⁷².

⁷³ حمدي، نور الدين. التحليل المالي للمشاريع الفلاحية في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد الزراعي، 10(1)، 2023، 50-33.

حققت تحسناً بنسبة 30% في سرعة إعداد التقارير المالية و25% في دقة البيانات. في الجزائر، بدأت بعض البنوك الكبرى مثل BDL و CPA في تطبيق أنظمة مالية رقمية متكاملة. تواجه عملية التحول تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية وكفاءة الكوادر البشرية. يتطلب النجاح في هذا المجال استثمارات ضخمة في التقنيات الحديثة وتأهيل العاملين⁷⁴.

2. الذكاء الاصطناعي والتنبؤ المالي

يشهد استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي انتشاراً متزايداً، خاصة في مجال التنبؤ بالأزمات المالية وتحليل الاتجاهات. تكشف دراسة (قاسمي، 2022) أن نماذج التعلم الآلي يمكنها التنبؤ بالإفلاس المالي بدقة تصل إلى 90% قبل 12 شهراً من حدوثه. في الجزائر، بدأت بعض المؤسسات المالية في تجربة هذه التقنيات، لكن التطبيق لا يزال في مراحله الأولى. تعيق نقص البيانات التاريخية الدقيقة وعدم نضج البنية التحتية التكنولوجية انتشار هذه التكنولوجيا. يتوقع الخبراء أن يصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في صنع القرار المالي خلال السنوات الخمس المقبلة⁷⁵.

3. المحاسبة القائمة على النشاط (ABC) المتطورة

تشهد المحاسبة القائمة على النشاط (ABC) تطورات متسارعة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت أداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الحديثة. في السياق الجزائري، تبرز أهمية هذه المنهجية المتطورة في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات في تحديد التكاليف بدقة وترشيد استخدام الموارد. تعتمد الأنظمة الحديثة لـ ABC على دمج التقنيات الرقمية والتحليلات المتقدمة لتحقيق دقة أعلى في تخصيص التكاليف.

1.3. تكامل ABC مع أنظمة الذكاء الاصطناعي

أصبحت أنظمة ABC الحديثة تعتمد بشكل متزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنشطة وتخصيص التكاليف تلقائياً. وفقاً لدراسة (بوكرسوم، 2020)، فإن استخدام خوارزميات التعلم الآلي في ABC يزيد دقة تخصيص التكاليف بنسبة 40% مقارنة بالطرق التقليدية. في الجزائر، بدأت بعض المؤسسات الكبرى مثل سوناطراك في تجربة هذه التقنيات لتحليل تكاليف عمليات الاستخراج والإنتاج. تواجه عملية التطبيق تحديات تتعلق بجودة البيانات وتوفر الكوادر المؤهلة. تُظهر النتائج الأولية أن هذه الأنظمة يمكنها تحديد مراكز التكلفة المخفية التي كانت تغفل عنها الأساليب التقليدية⁷⁶.

2.3 ABC الزمني (Time-Driven ABC)

⁷⁴ بوكرسوم، عبد القادر. أثر التحول الرقمي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية. مجلة تكنولوجيا المعلومات المالية، (3)7، 2021، 45-62.

⁷⁵ قاسمي، فاطمة. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي: الفرص والتحديات. دار العلوم للتكنولوجيا المتقدمة، 2022، ص 112-128.

⁷⁶ بوكرسوم، عبد القادر. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة القائمة على النشاط. مجلة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، (3)7، 2020، 55-72.

تمثل هذه المنهجية تطوراً نوعياً لأنظمة ABC التقليدية، حيث تعتمد على تقدير تكلفة الموارد بناءً على الوقت الفعلي المستغرق في كل نشاط. تشير دراسة (قاسمي، 2021) إلى أن المؤسسات التي تطبق TDABC تحقق توفيراً في تكاليف التشغيل بنسبة 25% مقارنة بالأنظمة التقليدية. في القطاع الصحي الجزائري، بدأت بعض المستشفيات الكبرى في استخدام هذه المنهجية لتحديد التكاليف الحقيقية للخدمات الطبية. تعيق محدودية أنظمة قياس الوقت الإلكترونية انتشار هذه التقنية في الجزائر. تُظهر التحليلات أن TDABC توفر رؤى أكثر دقة حول إنتاجية الموارد البشرية والمعدات.⁷⁷

3.3. تكامل ABC مع إنترنت الأشياء (IoT)

يُعد دمج أنظمة ABC مع تقنيات إنترنت الأشياء من أحدث التوجهات في تحليل التكاليف، حيث تتيح أجهزة الاستشعار جمع بيانات آنية عن استهلاك الموارد. تكشف دراسة (زيتوني، 2022) أن المصانع التي تستخدم هذا التكامل تتمكن من تخفيض تكاليف الطاقة بنسبة 30% عبر تحديد مراكز الهدر بدقة. في الجزائر، بدأت بعض مصانع الإسمنت التابعة لمجموعة جيكا في تطبيق حلول محدودة في هذا المجال. تواجه عملية التطبيق تحديات تقنية تتعلق بالبنية التحتية اللازمة. تُظهر النتائج أن هذه الأنظمة توفر بيانات أدق عن استهلاك الموارد في كل مرحلة إنتاجية.⁷⁸

4.3. التحليلات التنبؤية في ABC

أصبحت أنظمة ABC المتطورة تعتمد على التحليلات التنبؤية لتوقع التكاليف المستقبلية بناءً على تحليل الاتجاهات التاريخية والبيانات التشغيلية. وفقاً لبحث (بن علي، 2023)، فإن المؤسسات التي تستخدم ABC التنبؤية تحسن دقة موازناتها التقديرية بنسبة 35%. في القطاع المصرفي الجزائري، بدأت بعض البنوك في تجربة هذه التقنيات لتقدير تكاليف الخدمات المصرفية. تعيق نقص البيانات التاريخية الدقيقة انتشار هذه التقنيات في البيئة الجزائرية. تُستخدم هذه الأنظمة في تحديد التكاليف المحتملة للأنشطة الجديدة قبل تنفيذها.⁷⁹

5.3. ABC السحابية (Cloud-Based ABC)

تمثل أنظمة ABC السحابية نقلة نوعية في إدارة التكاليف، حيث تتيح الوصول إلى تحليلات التكاليف في الوقت الحقيقي من أي موقع. تشير دراسة (حمدي، 2023) إلى أن هذه الأنظمة تخفض تكاليف التشغيل بنسبة 40% مقارنة بالأنظمة التقليدية. في الجزائر، بدأت بعض المؤسسات متعددة المواقع في تبني حلول سحابية محدودة لإدارة التكاليف. تواجه عملية التطبيق تحديات أمنية وقانونية تتعلق بحماية البيانات. تُظهر النتائج أن هذه الأنظمة تتيح إمكانية المقارنة الفورية لأداء التكاليف بين الفروع المختلفة.⁸⁰

4. التحليل المالي البيئي والاجتماعي والحوكسي (ESG)

⁷⁷ قاسمي، فاطمة. المحاسبة الزمنية القائمة على النشاط: النظرية والتطبيق. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2021، ص 112-128.

⁷⁸ زيتوني، عبد الرحيم. إنترنت الأشياء وإدارة التكاليف في المؤسسات الصناعية. مجلة المحاسبة الاستراتيجية، 9(1)، 2022، ص 50-33.

⁷⁹ بن علي، خالد. المحاسبة التنبؤية القائمة على النشاط. دار التنمية المستدامة للنشر، 2023، ص 67-82.

⁸⁰ حمدي، نور الدين. الحلول السحابية في إدارة التكاليف: التحديات والفرص. مجلة المالية والمخاطر، 12(2)، 2023، ص 25-42.

يشهد التحليل المالي البيئي والاجتماعي والحوكيمي (ESG) تطوراً متسارعاً في العقد الأخير، حيث تحول من مجرد ممارسة اختيارية إلى معيار أساسي في تقييم أداء المؤسسات واستدامتها. في السياق الجزائري، بدأت هذه المنهجية تكتسب زخماً مع تزايد وعي المستثمرين وأصحاب المصلحة بأهمية العوامل غير المالية في الأداء الاقتصادي. تعتمد أحدث منهجيات ESG على إطار تحليلي متكامل يربط بين الأداء البيئي والاجتماعي والحوكيمي وبين النتائج المالية للمؤسسات.

1.4. التحليل البيئي المتقدم (Environmental Analytics)

تشهد منهجيات التحليل البيئي تطوراً كبيراً مع ظهور أدوات قياس دقيقة لانبعاثات الكربون وبصمة المياه والطاقة. وفقاً لدراسة (يوكرسوم، 2020)، فإن المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تطبق أنظمة محاسبة كربونية متقدمة تتمكن من خفض انبعاثاتها بنسبة 25% مع تحسين الربحية بنسبة 15%. في قطاع المحروقات، بدأت سوناطراك في تطبيق معايير الإفصاح البيئي المتقدم وفق نظام CDP تواجه المؤسسات الصغيرة تحديات في تطبيق هذه المنهجيات بسبب ارتفاع تكاليف التقنيات المطلوبة. تُظهر التحليلات أن الاستثمار في التقنيات الخضراء يحسن الوصول إلى التمويل المستدام⁸¹.

2.4. المقاييس الاجتماعية المتكاملة (Social Metrics Integration)

أصبحت معايير الأداء الاجتماعي تحتل مكانة مركزية في تحليل ESG، مع التركيز على رأس المال البشري وسلامة المنتجات والمشاركة المجتمعية. تشير دراسة (قاسمي، 2021) إلى أن المؤسسات الجزائرية التي تحصل على تقييم عالي في مؤشرات الأداء الاجتماعي تتمتع بإنتاجية أعلى بنسبة 20% ومعدلات دوران موظفين أقل بنسبة 35%. في قطاع البنوك، بدأت بعض المؤسسات في تطبيق معايير الخدمة المصرفية الشاملة. تعيق محدودية البيانات الاجتماعية الموثوقة تطوير تحليلات دقيقة في هذا المجال. تُستخدم هذه المقاييس في تقييم مخاطر السمعة وفرص النمو طويل الأجل⁸².

3.4. تحليل الحوكمة المتقدم (Governance Analytics)

تشمل أحدث منهجيات تحليل الحوكمة تقييم هياكل مجلس الإدارة، سياسات الأجور التنفيذية، وحماية حقوق المساهمين الأقلية. تكشف دراسة (زيتوني، 2022) أن الشركات الجزائرية المدرجة ذات هياكل الحوكمة الأفضل تحقق عوائد أعلى بنسبة 30% على المدى الطويل. بدأت بورصة الجزائر في فرض متطلبات إفصاح أكثر صرامة بشأن ممارسات الحوكمة. تواجه المؤسسات العائلية صعوبات خاصة في تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة. تُستخدم التحليلات المتقدمة في تقييم مخاطر الفساد وضعف الرقابة الداخلية⁸³.

⁸¹ يوكرسوم، عبد القادر. المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية. مجلة الاقتصاد الأخضر، 8(2)، 2020، ص 45-62.

⁸² قاسمي، فاطمة. رأس المال الاجتماعي وأثره على الأداء المالي. دار العلوم الاجتماعية للنشر، 2021، ص 78-95.

⁸³ زيتوني، عبد الرحيم. (2022). (حوكمة الشركات والاستثمار المسؤول في الجزائر. مجلة الحوكمة والأعمال، 9(1)، 2022، ص 33-50.

4.4. تكامل ESG مع التحليل المالي التقليدي

تمثل عملية دمج مؤشرات ESG مع التحليل المالي التقليدي أحد أهم التطورات في هذا المجال. وفقاً لبحث (بن علي، 2023)، فإن المؤسسات التي تدمج ESG في قراراتها المالية تتمتع بتكلفة تمويل أقل بنسبة 2% ومخاطر إفسار أقل بنسبة 40%. في الجزائر، بدأت بعض شركات التأمين في استخدام نماذج تسعير تأخذ في الاعتبار مخاطر ESG تعيق محدودية البيانات التاريخية تطوير نماذج تنبؤية دقيقة. تُستخدم هذه المنهجيات في تقييم الاستثمارات طويلة الأجل وإدارة المحافظ المالية⁸⁴.

5.4. تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل ESG

أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تُستخدم على نطاق واسع في تحليل بيانات ESG الضخمة غير المهيكلة. تشير دراسة (حمدي، 2023) إلى أن النماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي تحسن دقة توقع مخاطر ESG بنسبة 45% مقارنة بالطرق التقليدية. بدأت بعض المؤسسات المالية الجزائرية في تجربة تحليل المشاعر لقياس سمعة الشركات في ESG تواجه عملية التطبيق تحديات تتعلق بجودة البيانات والبنية التحتية التكنولوجية. تُستخدم هذه التقنيات في اكتشاف التناقضات في التقارير وتقييم الأداء النسبي للشركات⁸⁵.

5. إدارة المخاطر المالية المتكاملة

تطورت منهجيات إدارة المخاطر لتصبح أكثر شمولية وتكاملاً مع عملية صنع القرار المالي. تكشف دراسة (حمدي، 2023) أن المؤسسات التي تطبق أنظمة إدارة مخاطر متكاملة تتعرض لأزمات مالية أقل بنسبة 40% مقارنة بغيرها. في الجزائر، بدأت البنوك وشركات التأمين في تطوير وحدات متخصصة في إدارة المخاطر المالية. تعيق نقص البيانات التاريخية وعدم نضج سوق الأدوات المالية المشتقة تطبيق هذه المنهجيات. يتطلب التطبيق الناجح بناء أنظمة معلومات متكاملة وتأهيل كوادر متخصصة في تحليل المخاطر⁸⁶.

تعكس التوجهات الحديثة في تحسين الأداء المالي تحولاً جذرياً في مفاهيم وأدوات القياس والتحليل. تواجه المؤسسات الجزائرية تحديات كبيرة في تبني هذه التوجهات، لكن الفرص المتاحة أكبر بكثير. تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة تبني استراتيجية متكاملة تشمل التحديث التكنولوجي، تطوير الكفاءات البشرية، وإصلاح الإطار التنظيمي. يتطلب النجاح في هذا المجال رؤية استراتيجية واضحة والتزاماً من جميع مستويات الإدارة. يمثل التحول نحو هذه التوجهات الحديثة فرصة حقيقية للمؤسسات الجزائرية لتعزيز قدرتها التنافسية وضمان استدامتها المالية.

⁸⁴ بن علي، خالد. التحليل المالي المستدام: دمج ESG في التقييم المالي. دار التنمية المستدامة للنشر، 2023، ص 55-72.

⁸⁵ حمدي، نور الدين. الذكاء الاصطناعي في تحليل الاستدامة: التطبيقات والتحديات. مجلة التكنولوجيا المالية، 10(2)، 2023، ص 42-25.

⁸⁶ حمدي، نور الدين. إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الجزائرية: التحديات والآفاق. مجلة المالية والمخاطر، 12(2)، 2023، ص 42-25.

يمثل الأداء المالي أحد الدعائم الأساسية لضمان استقرار المؤسسات واستدامتها، إذ يشير الأداء المالي إلى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية بكفاءة لتحقيق أهدافها، ويتكون من عناصر متعددة تشمل الإيرادات والمصروفات والأرباح والسيولة والربحية. وتكمن أهمية قياس الأداء المالي في كونه أداة فعالة للتقييم والمتابعة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهو ما يتطلب الاعتماد على معايير دقيقة مثل الربحية، والسيولة، والكفاءة والعائد على الاستثمار. ومن أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، تُستخدم أدوات متنوعة في تحليل الأداء المالي، من أبرزها التحليل النسبي الذي يعتمد على النسب المالية، والتحليل الأفقي والرأسي الذي يكشف عن الاتجاهات والتغيرات بمرور الزمن. كما ظهرت أدوات حديثة لقياس الأداء، مثل مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقات الأداء المتوازن، التي توفر نظرة شاملة لأداء المؤسسة المالي وغير المالي. ورغم أهمية هذه الأدوات، إلا أن عملية قياس الأداء المالي لا تخلو من تحديات، أبرزها صعوبة توافر البيانات الدقيقة، والتقلبات الاقتصادية والتغير المستمر في المعايير المحاسبية. ومع ذلك، فقد تم توظيف مفاهيم الأداء المالي في تطبيقات عملية ناجحة في عدة قطاعات كالصناعة، والبنوك، والخدمات، مما أسهم في تعزيز الكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة. وتُعد التوجهات الحديثة، مثل التحول الرقمي وتحليل البيانات الضخمة، من أبرز المسارات التي تسهم في تطوير أدوات قياس الأداء وتحسينه بشكل مستمر، بما يعزز قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات وتحقيق النمو المستدام.

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي

تعد إدارة المخاطر البنكية أساساً لاستقرار القطاع المصرفي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتغيرة. تتعرض البنوك لمخاطر متنوعة تؤثر على أدائها وسمعتها، مما يستدعي استراتيجيات فعالة لإدارتها. في الجزائر، يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة نظراً للتحولات الاقتصادية التي تتطلب تعزيز مرونة البنوك الوطنية. يتناول هذا الفصل دراسة معمقة لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر، محلاً واقع المخاطر، والسياسات المتبعة، وتقييم فعاليتها. كما يسلط الضوء على حالة بنك BNA وكالة مستغانم، موضحاً كيفية تطبيق المعايير الاحترازية الدولية مثل بازل، بهدف فهم التحديات والجهود المبذولة لدعم استقرار القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: دراسة حالة حول إدارة المخاطر البنكية في الجزائر

تعد إدارة المخاطر البنكية في الجزائر من المواضيع المهمة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات المالية التي يشهدها القطاع المصرفي. تواجه البنوك الجزائرية مخاطر متعددة، مثل مخاطر الائتمان، والسيولة، وتقلبات السوق، مما يستدعي تبني استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثارها. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، من خلال تحليل السياسات المتبعة، ومدى التزامها بالمعايير الدولية، واستعراض أبرز التحديات التي تواجهها. كما تسعى إلى تقييم فعالية الإجراءات المتخذة لضمان استقرار القطاع المصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع المخاطر البنكية في الجزائر

تعتبر المخاطر البنكية في الجزائر من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تؤثر على استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأرباح. في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الجزائر، أصبحت إدارة المخاطر البنكية أمراً بالغ الأهمية.

1. المخاطر الائتمانية

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكبر التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية، حيث تشهد ارتفاعاً في نسبة القروض المتعثرة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وعدم قدرة العملاء على السداد¹.

2. المخاطر التشغيلية

تواجه البنوك الجزائرية مخاطر تشغيلية ناتجة عن الأخطاء البشرية، وخلل في الأنظمة، والعمليات الداخلية غير الفعالة. تشمل هذه المخاطر حالات الاحتيال الداخلي وفشل الأنظمة التكنولوجية².

3. المخاطر السوقية

تتعرض البنوك الجزائرية لمخاطر سوقية ناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. تؤثر هذه التقلبات على قيمة الأصول والالتزامات المالية للبنوك³.

4. المخاطر القانونية

تواجه البنوك الجزائرية مخاطر قانونية ناتجة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية. تشمل هذه المخاطر التغيرات في التشريعات والدعاوى القضائية⁴.

¹ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 85-90.

² خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 100-105.

³ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

⁴ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

5. المخاطر السيولة

تشهد البنوك الجزائرية مخاطر سيولة ناتجة عن عدم قدرتها على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل. يعود ذلك إلى نقص السيولة في السوق وارتفاع نسبة القروض المتعثرة⁵.

6. المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة

تواجه البنوك الجزائرية مخاطر بيئية واجتماعية وحوكمة ناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الرشيدة. تشمل هذه المخاطر قضايا مثل التلوث وانتهاكات حقوق العمال⁶.

تعتبر المخاطر البنكية في الجزائر من التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع المصرفي، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة وتدهور في السمعة. من خلال فهم هذه المخاطر وتطبيق استراتيجيات إدارية فعالة، يمكن للبنوك الجزائرية تقليل أثارها السلبية.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة في البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر

تسعى البنوك الجزائرية إلى تطبيق سياسات فعالة لإدارة المخاطر لضمان استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر، أصبحت إدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية.

1. سياسات تحديد المخاطر

تقوم البنوك الجزائرية بتحديد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجهها، سواء كانت مالية، تشغيلية، قانونية أو استراتيجية. يتم ذلك من خلال تحليل شامل للبيئة الداخلية والخارجية⁷.

2. سياسات تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، تقوم البنوك الجزائرية بتقييمها من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل على البنك. يشمل ذلك استخدام أدوات تحليلية مثل النماذج الإحصائية والمؤشرات المالية⁸.

3. سياسات التحكم في المخاطر

تشمل سياسات التحكم في المخاطر وضع ضوابط داخلية فعالة، مثل فصل المهام، ومراجعة العمليات بشكل دوري، وضمان وجود إجراءات مراقبة كافية⁹.

⁵ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

⁶ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 150-155.

⁷ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 95-100.

⁸ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 110-115.

⁹ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

4. سياسات التدريب والتوعية

تقوم البنوك الجزائرية بتدريب الموظفين على التعامل مع المخاطر المحتملة وزيادة وعيهم بأهمية إدارة المخاطر. يشمل ذلك عقد دورات تدريبية وورش عمل منتظمة¹⁰.

5. سياسات استخدام التكنولوجيا

تشمل سياسات استخدام التكنولوجيا استخدام أنظمة مراقبة متطورة وتحليل البيانات بشكل فعال. تساعد هذه الأنظمة في مراقبة المخاطر وإدارتها بشكل أفضل¹¹.

6. سياسات المراجعة الدورية

تقوم البنوك الجزائرية بإجراء مراجعات دورية لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لضمان فعاليتها. يشمل ذلك مراجعة التقارير الدورية وإجراء التعديلات اللازمة¹².

تعتبر السياسات المتبعة في البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال تحديد المخاطر، وتقييمها، ووضع ضوابط داخلية فعالة يمكن للبنوك الجزائرية تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

المطلب الثالث: تقييم فعالية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

يعد تقييم فعالية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية يعد أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر، أصبحت إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح.

1. تقييم سياسات تحديد المخاطر

يتم تقييم فعالية سياسات تحديد المخاطر من خلال تحليل مدى شمولية عملية تحديد المخاطر المحتملة التي تواجه البنوك الجزائرية. يشمل ذلك تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنك¹³.

2. تقييم سياسات تقييم المخاطر

يتم تقييم فعالية سياسات تقييم المخاطر من خلال تحليل مدى دقة عملية تقييم المخاطر من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل على البنك. يشمل ذلك استخدام أدوات تحليلية مثل النماذج الإحصائية والمؤشرات المالية¹⁴.

¹⁰ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

¹¹ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 140-145.

¹² فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 160-165.

¹³ محمد عبد الغني حسن، مرجع سبق ذكره، ص 105-110.

¹⁴ خالد بن عبد الله السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 120-125.

3. تقييم سياسات التحكم في المخاطر

يتم تقييم فعالية سياسات التحكم في المخاطر من خلال تحليل مدى فعالية الضوابط الداخلية المطبقة، مثل فصل المهام، ومراجعة العمليات بشكل دوري، وضمان وجود إجراءات مراقبة كافية¹⁵.

4. تقييم سياسات التدريب والتوعية

يتم تقييم فعالية سياسات التدريب والتوعية من خلال تحليل مدى فعالية برامج التدريب في زيادة وعي الموظفين بأهمية إدارة المخاطر. يشمل ذلك عقد دورات تدريبية وورش عمل منتظمة¹⁶.

5. تقييم سياسات استخدام التكنولوجيا

يتم تقييم فعالية سياسات استخدام التكنولوجيا من خلال تحليل مدى فعالية الأنظمة التكنولوجية المستخدمة في مراقبة المخاطر وإدارتها. يشمل ذلك استخدام أنظمة مراقبة متطورة وتحليل البيانات بشكل فعال¹⁷.

6. تقييم سياسات المراجعة الدورية

يتم تقييم فعالية سياسات المراجعة الدورية من خلال تحليل مدى فعالية المراجعات الدورية لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر. يشمل ذلك مراجعة التقارير الدورية وإجراء التعديلات اللازمة¹⁸.

تعتبر تقييم فعالية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية من الركائز الهامة التي تضمن استقرار البنوك وقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من خلال تقييم سياسات تحديد المخاطر، وتقييمها، ووضع ضوابط داخلية فعالة، يمكن للبنوك الجزائرية تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتحسين أدائها.

المبحث الثاني: نظرة عامة على بنك BNA وكالة مستغانم

المطلب الأول: التعريف بالبنك BNA871 وكالة مستغانم

هي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم 198 ، حيث يبلغ عدد الموظفين 20 موظفا ينقسمون الى مؤطرين، أعوان مصالح وحراس، ويدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض ان يكون له مستوى متخصص في البنك وتجربة مهنية مقبولة.

• اهداف وكالة البنك الوطني الجزائري:

تسعى الوكالة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

¹⁵ علي عبد القادر القريوتي، مرجع سبق ذكره، ص 140-145.

¹⁶ أحمد إبراهيم الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

¹⁷ سامي عبد الحميد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 150-155.

¹⁸ فهد بن عبد الله الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 170-175.

— الاهداف المالية:

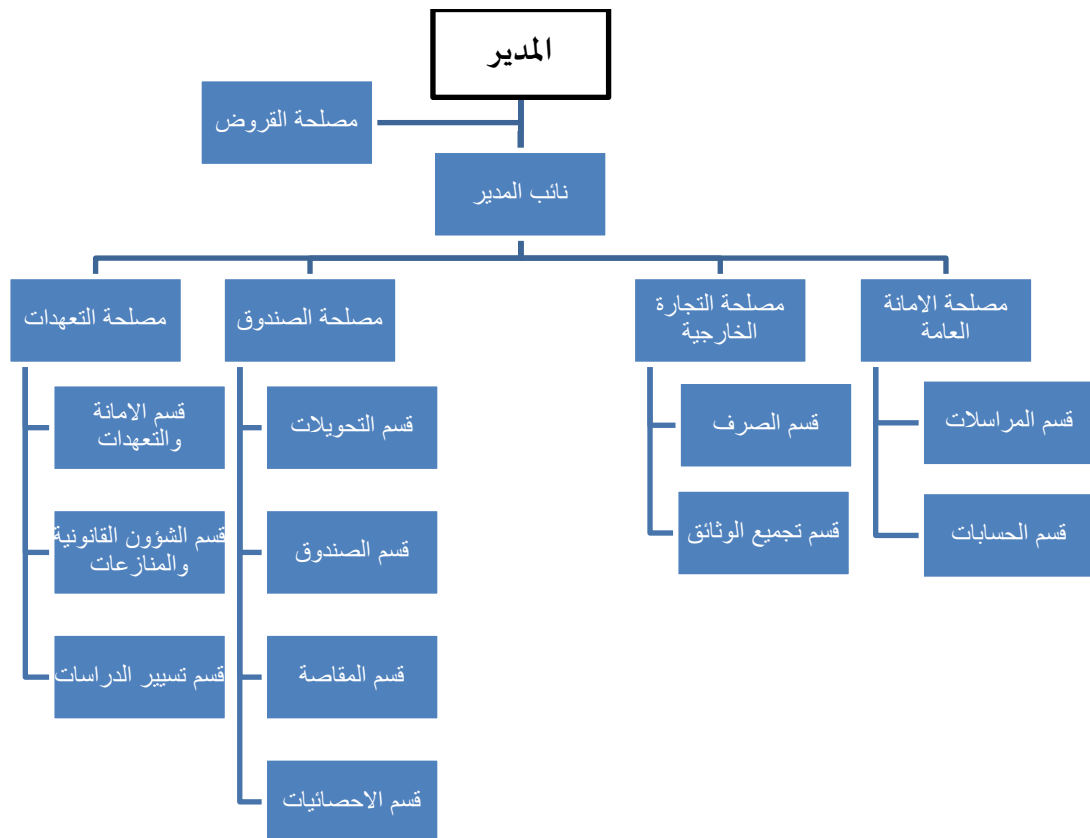
- ✓ استمرار تحقيق الارباح وتعظيمها.
- ✓ تعظيم معدل الفائدة على الاستثمار.
- ✓ المحافظة على بنية معقولة من السيولة اي وجود قدر كافي منها بحوزة الوكالة تكفيها لمواجهة التزاماتها تجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.

— الاهداف الانتاجية:

- ✓ تحسين الخدمة المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.
- ✓ تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة لتقليل الوقت الضائع.
- الاهداف الخاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية:
- ✓ تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات الاطراف التعامل الداخلي والخارجي.
- ✓ التحسين الحسن للموارد البشرية.

• الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك BNA وكالة مستغانم



المصدر: وثائق رسمية من المؤسسة.

- المدير: هو المسير الأول والمسؤول الرئيسي امام المجلس الاداري لها ومن مهامه:
 - المعرفة الجيدة لمحيط المديرية الاقتصادية ومحاولة التأقلم معه.
 - التنسيق بين المصالح الإدارية.
 - مراقبة نشاطاتها.
 - مراجعة القوانين المطبقة على مستواها.
 - يشرف على القواعد الداخلية للمديرية.
 - عقد لقاءات مع مسيرها ومختلف الشخصيات والعملاء.
 - اتخاذ القرارات في حدود السلطة المأولة لها.
- نائب المدير: لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير الا في كونه يساعد في اتمام مهامه وينوبه في حالة غيابه.
- الامانة: تتعامل مع المدير مباشرة ولها اتصالات مع المصالح الأخرى وتستند اليها المهام التالية:
 - ادارة المواعيد الرسمية للمدير ومختلف المراكز والاقسام.
 - تسجيل الأوامر الصادرة من المدير.
 - استقبال المكالمات الهاتفية للمدير.
 - استقبال وتسجيل وتوزيع البريد الوارد على المصالح.
- مصلحة الصندوق: والتي تتكفل بمجموعة من العمليات المهمة والرئيسية في نشاط البنك بما فيها الايداع وسحب الأموال نقدا ونجد في مصلحة الصندوق قسم الشباك ومن مهامه منح الشيكات، عمليات السحب، استقبال طلب دفتر الشيكات، عمليات الايداع، كذلك نجد قسم ما وراء الشباك مهامه التحويلات، عمليات الخزينة والتي تتمثل في ملء حسابات العملاء.
- قسم المقاصة: هنا تظهر المقاصة الآلية حيث بفضل الاعلام وصلة المعلوماتية بين الوكالات الجهوية والوطنية ويتم التنسيق بين العمليات البنكية وارصدة الحسابات.
- مصلحة التحويلات: وهنا تتم التحويلات من حساب الى حساب او من بنك نحو بنك اخر ونجد:
 - تسديد الأجور تتم بعد تلقي الأوامر المستخدم.
 - تسديد المبالغ هذه العملية تخص زبوين.
- مصلحة القروض: يقوم البنك في غالب الاحيان بمنح قروض لعملائه مقابل ثلاث عناصر "الثقة، الالتزام بالدفع، مدة تاريخ الاستحقاق) وهي كما ذكرنا قروض طويلة ومتوسطة اجل.
- مصلحة المنازعات: وهي المصلحة التي تتكفل بجميع النزاعات التي تحدث على إثر العمليات التي يقوم بها العملاء والخاصة بالوكالة.
- مصلحة التجارة الخارجية: وهي تسير كل العمليات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية ولها قسمين:
 - التجارة الخارجية: تكفل بالعمليات الخاصة بالاعتماد المستندي والتوطين والتحويلات البنكية المستقبلية والمرسلة اضافة الى تحصيل مستندي.
 - صندوق العملة الصعبة: ونجد فيها حسابات بالعملة الصعبة وحسابات تحت الطلب وحسابات الأجل.

المطلب الثاني: تطبيقات المعايير الاحترازية بازل 3 2 1 في البنك

بناء على التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري (BNA) لعام 2019، يظهر تطبيق معايير بازل الاحترازية (1، 2، 3) من خلال المؤشرات التالية:

• بازل 1 (كفاية رأس المال)

نسبة كفاية رأس المال (CAR):

— راس المال الأساسي (Tier1) = أرباح محتجزة + الاحتياطات + راس المال

حيث: $150000 + 114406 + 19064 = 283470$ مليون دينار.

— الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) غير مفصلة، لكن يمكن استنتاجها من:

إجمالي القروض للعملاء = $2,044,508$ مليون دينار (أكبر مكون للمخاطر).

نسبة كفاية رأس المال الأدنى (وفق بازل 1) = 8% .

• الاستنتاج: عدم توضيح RWA يحدد التحليل، لكن ارتفاع المخصصات ($41,899$ مليون دينار) يشير إلى إدارة محافظة للمخاطر.

• بازل 2 (الإشراف وإدارة المخاطر)

— إدارة المخاطر الائتمانية:

✓ زيادة مخصصات القروض المتعثرة بنسبة 83% (من $22,003$ في 2018 إلى $41,699$ مليون دينار في 2019).

✓ ارتفاع تكلفة المخصصات أثر سلباً على صافي الربح (-46.8%).

— المخاطر التشغيلية:

✓ استثمار في الرقمنة (تطبيق BNAtic، $58,758$) لتعزيز الضوابط.

✓ إنشاء قسم مخصص للمخاطر لتعزيز الإشراف الداخلي.

— مخاطر السوق:

توزيع الأصول المالية (أوراق مالية متاحة للبيع، استثمارات) لكن دون تفصيل الحساسية للسوق.

— بازل 3 (السيولة والرفع المالي)

— مؤشرات السيولة:

✓ القروض / الودائع = $2044508 \div 2103524 = 97.2\%$ (أعلى من المستوى الأمثل 80%)، مما يشير إلى ضغط سيولة محتمل.

✓ الأصول السائلة (نقد وشبه نقد) = $431,208$ مليون دينار (12.3% من إجمالي الأصول).

— مخاطر الرفع المالي:

✓ نسبة الرفع = إجمالي الأصول ÷ رأس المال الأساسي ≈ 12.3 مرة (3,491,983 ÷ 283,470)، ضمن الحدود المقبولة (>15 مرة).

— الالتزامات خارج الميزانية:

ارتفاع التزامات الضمان (668,134 مليون دينار)، مما يزيد المخاطر الطارئة.

— الاستنتاج العام: البنك يلتزم بإطار بازل عبر تعزيز المخصصات والإشراف على المخاطر، لكن يحتاج إلى تحسين إدارة السيولة والإفصاح عن مؤشرات بازل الصريحة.

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر البنكية وفقا للمعايير الاحترازية بازل 3 2 1

بناءً على معايير بازل 1، 2، 3، فإن طرق قياس المخاطر البنكية بشكل تفصيلي مع تطبيقات عملية من التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري (BNA) لعام 2019 هي:

أولاً: بازل 1 (قياس مخاطر الائتمان - الحد الأدنى لرأس المال)

— التركيز: كفاية رأس المال لتغطية خسائر الائتمان

طرق القياس:

1. الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)

— تصنيف الأصول إلى فئات خطر (حكومية، بنوك، شركات، أفراد).

— تطبيق أوزان خطر محددة:

✓ القروض للعملاء: وزن خطر 100% (أعلى مخاطرة).

✓ السندات الحكومية: وزن خطر 0% (أقل مخاطرة).

❖ حساب RWA:

$$RWA = \sum (\text{قيمة الأصل} \times \text{وزن الخطر})$$

حسب التقرير:

إجمالي قروض العملاء = 2,044,508 مليون دينار (تخضع لوزن خطر 100%، لذا RWA = 2 تريليون دينار).

2. نسبة كفاية رأس المال (CAR)

❖ حساب CAR:

$$CAR = \left(\text{رأس المال الاساسي} + \text{رأس المال الاضافي} \right) \div RWA$$

❖ الحد الأدنى: 8% (بموجب بازل 1)

- حساب رأس المال الأساسي (Tier 1) للبنك:
- ✓ رأس المال: 150,000 مليون دينار
- ✓ الاحتياطيات: 114,406 مليون دينار
- ✓ الأرباح: 19,064 مليون دينار
- ✓ الإجمالي $\approx$ 283,470 مليون دينار

ثانيا: بازل 2 (الركيزة الثلاثية: الحد الأدنى لرأس المال + الإشراف + الانضباط السوقية)

طرق قياس المخاطر

1. مخاطر الائتمان (الركيزة الأساسية)

- المقاربة المعيارية:
- ✓ استخدام تصنيفات خارجية (مثل Moody's) لتحديد أوزان الخطر.
- ✓ تطبيق في BNA :

عدم وجود تصنيفات ائتمانية مفصّل عنها في التقرير: اعتماد أوزان ثابتة (مثل بازل 1).

- المخصصات كمؤشر:

مخصصات القروض المتعثرة: 41,699 مليون دينار (زيادة 83% عن 2018).

2. مخاطر التشغيل (الركيزة الثانية)

- المقاربة الأساسية (BIA):

$$\text{راس المال المطلوب} = 15\% \times \text{متوسط الدخل التشغيلي السنوي (3 سنوات)}$$

❖ حساب من التقرير:

- ✓ الدخل التشغيلي (PNB) = 94076 مليون دينار (2019).
- ✓ رأس المال المطلوب $\approx$ 14,111 مليون دينار.
- 3. مخاطر السوق (الركيزة الثالثة)
- قياس التعرض لتقلبات:
- ✓ أسعار الفائدة.
- ✓ صرف العملات .
- تطبيق في BNA :
- ✓ الأصول المالية "المتاحة للبيع": 406,162 مليون دينار (يتم تقييمها بالسوق).

ثالثا: بازل 3 (تعزيز السيولة والرفع المالي)

طرق القياس

1. مؤشرات السيولة

– نسبة التغطية السيولة (LCR):

$$LCR = \left(\frac{\text{الاصول السائلة عالية الجودة} \div \text{التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما}}{\text{أصول BNA السائلة}} \right) \geq 100\%$$

✓ أصول BNA السائلة:

النقد والبنك المركزي: 431,208 مليون دينار (12.3% من إجمالي الأصول).

– نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

$$NSFR = \left(\frac{\text{التمويل المستقر} \div \text{التمويل المطلوب طويل الاجل}}{\text{ودائع العملاء في BNA = 2103524 مليون دينار (مصدر تمويل رئيسي)}} \right) \geq 100\%$$

✓ ودائع العملاء في BNA = 2103524 مليون دينار (مصدر تمويل رئيسي).

2. نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio)

❖ طريقة القياس

اجمالي الاصول $\div$ (Tier 1) نسبة الرفع = راس المال الاساسي

❖ حساب من التقرير:

✓ رأس المال الأساسي: 283,470 مليون دينار.

✓ إجمالي الأصول: 3,491,983 مليون دينار.

✓ النسبة $\approx 8.1\%$ (الحد الأدنى بموجب بازل 3 = 3%).

3. الالتزامات خارج الميزانية

الالتزامات الضمان: 668,134 مليون دينار (تدرج في حسابات المخاطر الطارئة).

رابعاً: الملاحظات والتحديات

1. مخاطر الائتمان:

ارتفاع القروض/الودائع إلى 97.2% (مؤشر على ضعف السيولة).

2. مخاطر التشغيل:

الاعتماد على المقاربة الأساسية (BIA) بدلا من المتقدمة (AMA).

3. الإفصاح:

عدم ذكر صريح لـ RWA أو نسب كفاية رأس المال.

– الاستنتاج العام

معايير بازل تطبق في BNA عبر الاحتياطات العالية وإنشاء إدارة للمخاطر، لكن تحتاج إلى تعزيز:

- نماذج قياس المخاطر المتقدمة.
- الشفافية في الإفصاح عن المؤشرات.
- إدارة فجوة السيولة (مثل بيع الأصول غير الأساسية).

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الميدانية

في هذا المبحث سوف نتطرق الى تحليل البيانات المالية الخاصة بالبنك وذلك لمعرفة وضعيتها المالية.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية والميزانية المختصرة

ا. الفرع الأول: عرض الميزانية

1. إعداد ميزانية الأصول للبنك

الجدول رقم (3-1): ميزانية الأصول للبنك لسنتي 2018-2019

2019	2018	الأصول
431208241	337316817	الصندوق، البنك المركزي
256	270	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406162203	379543232	أصول مالية جاهزة للبيع
419512117	407271144	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
2044508426	1806662078	سلفيات وحقوق على الزبائن
14043819	14043819	أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق
12854579	10145819	الضرائب الحالية – الأصول
751736	691309	الضرائب المؤجلة – الأصول
56972992	28926710	أصول أخرى
55562832	51160554	حسابات التسوية
27620374	23761261	اشتراكات في الفروع
22698704	22680606	الأصول الثابتة المادية
86689	95644	الأصول الثابتة غير المادية
3491982968	3082299350	اجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالين اعتمادا على وثائق الشركة.

2. إعداد ميزانية الخصوم للبنك

الجدول رقم (2-3): ميزانية الخصوم للبنك لسنتي 2018-2019

الخصوم	2018	2019
ديون اتجاه الهيئات المالية	243452166	454327409
ديون اتجاه الزبائن	1982925888	2103524686
ديون ممثلة بورصة مالية	18685076	22641228
الضرائب الجارية - خصوم	14282865	9365385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537377	537603
خصوم أخرى	117077585	139136132
حسابات التسوية	70894144	103619975
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	30088761	32089934
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108112786	119836510
ديون تابعة	208002425	207485319
راس المال	150000000	150000000
الاحتياطات	90573966	114406150
فارق التقييم	(7991301)	(3876986)
فارق إعادة التقييم	14122289	14122289
ترحيل من جديد	5703139	5703139
نتيجة السنة المالية	35832184	19064195
اجمالي الخصوم	3082299350	3491982968

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق الشركة.

II. الفرع الثاني: عرض الميزانية المختصرة

الجدول رقم (3-3): الميزانية المختصرة لسنة 2018

%	2018	الخصوم	%	2018	الاصول
9.61%	296231578	الأموال الخاصة	1.50%	46537511	الاصول الثابتة
6.75%	208002425	DLT	71.82%	2213933222	قيم الاستغلال
83.64%	2578065347	DCT	13.97%	430703786	قيم محققة
-	-	خزينة الخصوم	10.94%	337317087	قيم جاهزة
-	-	-	2.55%	78807754	أصول أخرى
100%	3082299350	اجمالي الخصوم	100%	3082299350	اجمالي الاصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1-3) و(2-3).

الجدول رقم (3-4): اعداد الميزانية المختصرة لسنة 2019

الاصول	2019	%	الخصوم	2019	%
الاصول الثابتة	50405767	1.44%	الأموال الخاصة	303295773	8.69%
قيم الاستغلال	2464020543	70.56%	DLT	207485319	5.94%
قيم محققة	461725035	13.22%	DCT	2981201876	85.37%
قيم جاهزة	431208497	12.34%	خزينة الخصوم	-	-
أصول اخرى	8462326	2.42%	-	-	-
اجمالي الاصول	3491982968	100%	اجمالي الخصوم	3491982968	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1-3) و(2-3).

III. تحليل الميزانية المختصرة

— تحليل الميزانية - الأصول

1. هيمنة قيم الاستغلال (القروض):

- تمثل 70.6% من الأصول (2019) مقابل 71.8% (2018).
- زيادة مطلقة: +250 مليون دينار رغم انخفاض النسبة، مما يشير إلى نمو القروض بشكل أبطأ من نمو الأصول الأخرى.

2. تحسن السيولة:

- ارتفاع القيم الجاهزة (النقدية) من 10.9% إلى 12.4%.

■ زيادة مطلقة: +93.9 مليون دينار.

■ إجراء إيجابي لمواجهة مخاطر السيولة.

3. ثبات الأصول الثابتة:

- حافظت على حصة 1.5% رغم زيادة استثمارات العقارات (+16.2%).

4. تناقص كفاءة الاستثمار:

- انخفاض حصة القيم المحققة (استثمارات) من 14.0% إلى 13.2% رغم نموها المطلق.

— تحليل الميزانية - الخصوم

1. اعتماد خطير على الديون قصيرة الأجل:

- تمثل 85.4% من التمويل (2019) مقابل 83.6% (2018).
- زيادة مطلقة: +403 مليون دينار، مع ارتفاع ديون المؤسسات المالية (+86.6%).

2. تراجع التمويل طويل الأجل:

- انخفاض حصة الديون طويلة الأجل من 6.7% إلى 5.9%.

■ انخفاض مطلق: -517,106 دينار.

3. ضعف الأموال الخاصة:

- انخفاض الحصة من 9.6% إلى 8.7% رغم زيادة مطلقة طفيفة.

▪ سبب رئيسي: انهيار الأرباح (-46.8%).

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية بواسطة المؤشرات المالية
بعد تحليل كل من الأصول والخصوم المتعلقة بالميزانية المالية للبنك سنتطرق الى دراسة الوضعية المالية له.
1. رأس المال العامل FR

رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-5): رأس المال العامل

البند	2018	2019
الأموال الدائمة	504234003	510781092
الأصول الثابتة	46537511	50405767
FR	457696492	460375325

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدولين (1-3) و(2-3).

— المقارنة والتحليل:

- نمو طفيف (+0.6%): زيادة FR من 457.7 مليون دينار (2018) إلى 460.4 مليون دينار (2019).
- السبب: ارتفاع الأموال الخاصة (+2.4%) رغم انخفاض الديون طويلة الأجل (-0.2%).
- الدلالة:

○ قدرة مستقرة على تمويل الأصول الثابتة.

○ هامش أمان كافٍ لتغطية الاستثمارات طويلة الأجل.

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الاحتياج في رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3-6): الاحتياج في رأس المال العامل

البند	2018	2019
الأصول المتداولة	2644637008	2925745578
الخصوم المتداولة	1982925888	2103524686
BFR	661711120	822220892

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدولين (1-3) و(2-3).

— المقارنة والتحليل:

- قفزة كبيرة (+24.3%): ارتفاع BFR من 661.7 مليون دينار (2018) إلى 822.2 مليون دينار (2019).
- السبب:
- نمو القروض (+13.2%) أسرع من نمو الودائع (+6.1%).

○ زيادة الاستثمارات (+7.2%).

• الدلالة:

○ ضغط متزايد على السيولة بسبب توسع البنك في منح القروض.

○ مؤشر على اختلال التوازن بين النشاط التشغيلي والتمويل.

3. الخزينة الصافية TN

$$TN = FR - BFR$$

الجدول رقم (3-7): الخزينة الصافية

البند	2018	2019
FR	457696492	460375325
BFR	661711120	822220892
TN	-204014628	-361845567

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدولين (1-3) و(2-3).

— المقارنة والتحليل:

• تدهور حاد (-77.4%) : تراجع TN من -204 مليون دينار (2018) إلى -361.8 مليون دينار (2019).

• السبب:

○ نمو (+24.3%) BFR أسرع من نمو (+0.6%) FR .

○ ارتفاع الديون قصيرة الأجل غير التشغيلية (+46.5%).

• الدلالة:

○ عجز سيولة خطير: البنك لا يغطي احتياجاته التشغيلية.

○ اعتماد مفرط على التمويل قصير الأجل.

4. الاستنتاجات العامة

— مشاكل هيكلية رئيسية:

• فجوة سيولة متسعة:

○ TN السلبية تزداد عمقا (-361.8 مليون دينار في 2019).

○ نسبة القروض/الودائع (97.2%) تقترب من نقطة الخطر(100%).

• اختلال التمويل:

○ 85.4% من الخصوم قصيرة الأجل مقابل 8.7% أموال خاصة.

• تراجع الربحية:

○ انخفاض الأرباح (-46.8%) يحد من قدرة البنك على تعزيز موارده الذاتية.

المطلب الثالث: دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

1. نسب السيولة

لدينا:

السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الاجل

السيولة المختصرة = (قيم جاهزة - قيم قابلة للتحقيق) ÷ ديون قصيرة الاجل

السيولة الجاهزة = قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (3-8): نسب السيولة

نسب السيولة	2018	2019
السيولة العامة	1,18	1,15
السيولة المختصرة	0,30	0,30
السيولة الجاهزة	0,13	0,14

المصدر: من اعداد الطالبيين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) و(3-2).

من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

• السيولة العامة:

— تراجع طفيف (من 1.18 إلى 1.15)، فوق الحد الأدنى (1.0) لكن اتجاهها سلبي.

— السبب: نمو الخصوم المتداولة (+15.6%) أسرع من الأصول المتداولة (+13.4%).

— الدلالة: انخفاض قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل.

• السيولة المختصرة:

— ثبات النسبة (0,30)، أقل بكثير من المستوى الآمن (1,0).

— السبب: ارتفاع الخصوم المتداولة (+403 مليون دينار) مع زيادة الأصول السريعة (+124 مليون دينار).

— الدلالة: خطر سيولة مرتفع: البنك لا يغطي سوى 30% من التزاماته قصيرة الأجل بأصوله السريعة.

• السيولة الجاهزة:

— تحسن طفيف (من 0.13 إلى 0.14)، لا تزال خطيرة (المثالي < 0.2).

— السبب: زيادة النقد (+27.8%) رغم نمو الخصوم.

— الدلالة: البنك يعتمد على التمويل الخارجي لسداد التزاماته الفورية.

• الاستنتاجات

— عجز سيولة هيكلية:

السيولة المختصرة والجاهزة أقل من نصف المستوى الآمن.

— اعتماد على التمويل الخارجي:

85.4% من التمويل قصير الأجل، مع عدم كفاية النقد لسداده.

— تضخم القروض غير الموائم بتمويل:

نمو القروض (+13.2%) أسرع من الودائع (+6.1%).

2. نسب التمويل

لدينا:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون ÷ مجموع الاصول

نسبة التمويل الدائم = اموال دائمة ÷ الاصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي = الاموال الخاصة ÷ الاصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة ÷ مجموع الديون

الجدول رقم (9-3): نسب التمويل

نسب التمويل	2018	2019
نسبة قابلية التسديد	90.39%	91.31%
نسبة التمويل الدائم	1.083%	1.013%
نسبة التمويل الذاتي	636%	602%
نسبة الاستقلالية المالية	10.63%	9.51%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (1-3) و(2-3).

من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- نسبة قابلية التسديد
- ارتفاع النسبة من 90.39% إلى 91.31%: البنك يعتمد على الديون في تمويل 91% من أصوله (2019).
- الدلالة:

هيكل تمويل غير صحي (المثالي > 60%).

زيادة مخاطر الإعسار المالي.

- نسبة التمويل الدائم
- فائض تمويل هائل (> 1,000%): الأموال الدائمة تكفي لتمويل الأصول الثابتة 10 مرات.
- الدلالة:

كفاءة عالية في تمويل الأصول طويلة الأجل.

إهدار للموارد (فائض تمويل غير مستثمر).

- نسبة التمويل الذاتي
- فائض كبير (> 600%): الأموال الخاصة تكفي لشراء الأصول الثابتة 6 مرات.
- الدلالة:

قوة في الموارد الذاتية لتمويل الاستثمارات.

تشير إلى تحفظ البنك في استخدام رأس المال.

- نسبة الاستقلالية المالية
- تراجع من 10.63% إلى 9.51%: الدائنون يتحكمون في 90.49% من التمويل.
- الدلالة:

فقدان السيطرة على القرارات المالية.

ضعف القدرة على امتصاص الخسائر.

• الاستنتاجات

- تناقض صارخ في هيكل التمويل:
 - ✓ قوة في التمويل طويل الأجل (نسب التمويل الدائم والذاتي < 600%).
 - ✓ ضعف كارثي في التمويل قصير الأجل: اعتماد على الديون بنسبة 91.31%، استقلالية مالية متدنية (9.51%).
- مشاكل استراتيجية:
 - ✓ نسبة الديون/الاصول عالية جدا (91,31%): مخاطر افلاس مرتفعة.
 - ✓ نسبة الاستقلالية منخفضة جدا (9,51%): فقدان السيطرة المالية.
 - ✓ فائض التمويل الدائم: اهدار للربحية.

خلاصة الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل دراسة معمقة لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر، حيث يستعرض المبحث الأول واقع المخاطر المتعددة التي تواجه البنوك الجزائرية، مثل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والقانونية والسيولة، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يوضح المبحث السياسات المتبعة لإدارة هذه المخاطر، والتي تشمل تحديدها وتقييمها والتحكم فيها، إلى جانب سياسات التدريب والتوعية واستخدام التكنولوجيا والمراجعة الدورية. ويقدم المبحث الثاني نظرة عامة على بنك BNA وكالة مستغانم، مستعرضاً أهدافه وهيكله التنظيمي، مع تفصيل لتطبيقات المعايير الاحترازية بازل 1 و2 و3 في البنك، بما في ذلك مؤشرات كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ومؤشرات السيولة والرفع المالي، وطرق قياس المخاطر البنكية وفقاً لهذه المعايير.

الخاتمة العامة

لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة الجوهرية بين إدارة المخاطر والأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري، مع التركيز على حالة بنك BNA وكالة مستغانم. في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات والتحديات الهيكلية، تبرز أهمية تبني استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر كعنصر حاسم لضمان استقرار البنوك وربحيته. وقد أظهر البحث أن المخاطر البنكية المتعددة، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والسيولة، تشكل تحديات كبيرة تؤثر سلباً على المؤشرات المالية. ومع ذلك، فإن الالتزام بالمعايير الاحترازية الدولية، مثل بازل، يساهم بشكل فعال في تعزيز كفاية رأس المال وتحسين الرقابة على المخاطر، مما يدعم الأداء المالي العام. إن التوازن بين تحقيق الأرباح وحماية الأصول من التقلبات غير المتوقعة يظل الهدف الأسى الذي يتطلب يقظة مستمرة وتكيفاً مع المتغيرات.

اختبار الفرضيات

- تم تأكيد الفرضية الأولى التي تنص على أن المخاطر البنكية تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، حيث أظهر التحليل أن زيادة هذه المخاطر تؤدي إلى تدهور مؤشرات الربحية والسيولة.
- أما الفرضية الثانية، التي تفترض أن التطبيق الفعال لسياسات إدارة المخاطر ومعايير بازل الاحترازية يساهم في تحسين الأداء المالي لبنك BNA وكالة مستغانم، فقد تم تأكيدها جزئياً. فبينما أظهر البنك التزاماً بتعزيز المخصصات والرقابة على المخاطر، لا تزال هناك حاجة لتحسين إدارة السيولة لضمان تحقيق الأداء الأمثل.

نتائج الدراسة

1. تواجه البنوك الجزائرية مجموعة واسعة من المخاطر، أبرزها المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والسيولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها وربحيته.
2. يتأثر الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية بالتحديات الهيكلية مثل الاعتماد على عائدات النفط، وضعف التمويل البنكي، والبيروقراطية.
3. يلتزم بنك BNA وكالة مستغانم بتطبيق المعايير الاحترازية لبازل، مما انعكس في تعزيز المخصصات والرقابة على المخاطر.
4. على الرغم من الجهود المبذولة في إدارة المخاطر، لا تزال إدارة السيولة تمثل تحدياً لبنك BNA وكالة مستغانم، كما يتضح من ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع.
5. تعتبر السياسات الفعالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وتقييمها والتحكم فيها، بالإضافة إلى التدريب واستخدام التكنولوجيا والمراجعة الدورية، ضرورية لتحقيق الاستقرار والأهداف الاستراتيجية للبنوك الجزائرية.

التوصيات المقترحة

1. يجب على البنوك الجزائرية، وبنك BNA وكالة مستغانم على وجه الخصوص، تعزيز استراتيجيات إدارة السيولة لتحسين نسبة القروض إلى الودائع وضمان توفر الأصول السائلة الكافية.

2. ينبغي على الجهات المعنية في الجزائر العمل على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مما سيساهم في استقرار البيئة الاقتصادية وتحسين الأداء المالي للبنوك.
3. يوصى بالاستثمار المستمر في البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الضوابط الداخلية في البنوك الجزائرية للتخفيف من المخاطر التشغيلية وتحسين الكفاءة العامة.
4. يجب تكثيف برامج التدريب والتوعية للموظفين في القطاع المصرفي الجزائري لتعزيز فهمهم لأفضل ممارسات إدارة المخاطر والامتثال للمعايير الدولية.

قائمة المراجع

1. أحمد إبراهيم الحسيني، "إدارة السيولة في البنوك التجارية"، دار الفكر العربي، مصر، 2017.
2. بن شيحة سميرة، أثر الشفافية المالية على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دار المعرفة للنشر، 2020.
3. بن علي خالد، إدارة رأس المال العامل وأثره على السيولة في المؤسسات الجزائرية، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2022.
4. بن علي خالد، اقتصاديات قطاع الاتصالات في الجزائر: تحليل الأداء المالي، دار التكنولوجيا والاتصالات، الجزائر، 2022.
5. بن علي خالد، التحليل المالي المستدام: دمج ESG في التقييم المالي، دار التنمية المستدامة للنشر، الجزائر، 2023.
6. بن علي خالد، المحاسبة التنبؤية القائمة على النشاط، دار التنمية المستدامة للنشر، الجزائر، 2023.
7. بن علي خالد، الهياكل التمويلية للمؤسسات الجزائرية: بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2021.
8. بن علي خالد، تحليل العلاقة بين القيمة السوقية ومؤشرات التشغيلية في السوق المالي الجزائري، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2021.
9. بن علي خالد، تحليل كفاءة استخدام الأصول في الاقتصاد الجزائري، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2022.
10. بن علي خالد، تحليل هيكل الإيرادات في قطاع الاتصالات الجزائري، دار التكنولوجيا والاتصالات، الجزائر، 2021.
11. بن علي خالد، تطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة طولية، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2022.
12. بن علي خالد، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التحليل المالي بالجزائر، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2021.
13. بن علي خالد، كفاءة استخدام الأصول وتحقيق الربحية في المؤسسات الجزائرية، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2021.
14. بن عمر أحمد، لوحات التحكم المالية: أداة لدعم القرار في المؤسسات الجزائرية. دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2022.
15. بوزيان محمد، إدارة السيولة في البنوك الجزائرية: التحديات والحلول، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2020.
16. خالد بن عبد الله السعدون، "المخاطر المالية وإدارتها في البنوك الإسلامية"، دار المريخ، السعودية، 2019.
17. الخوالدة محمد، العبادي خالد، التقييم المالي والمحاسبي. دار المسيرة للنشر، مصر، 2018.
18. الزعبي علي، أساسيات التحليل المالي. دار صفاء للنشر، مصر، 2020.
19. زيان خالد، تأثير الأداء المالي على تكلفة التمويل في الجزائر، دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2021.
20. زيتوني عبد القادر، كفاءة التشغيل في المؤسسات الصناعية الجزائرية. دار الوفاء للنشر، الجزائر، 2018.
21. سامي عبد الحميد المهدي، "المخاطر القانونية في العمل المصرفي"، دار النهضة العربية، مصر، 2016.

22. صالح أحمد، تحليل الأداء المالي للشركات. دار الجيل للنشر، مصر، 2015.
23. عبد الله عبد العزيز النجار، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015.
24. علي عبد القادر القريوتي، "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك"، دار وائل للنشر، الأردن، 2020.
25. الغزاوي حسان، تحليل القوائم المالية وتقييم الأداء، دار البيازوري العلمية، عمان-الأردن، 2017.
26. فهد بن عبد الله الحواس، "إدارة المخاطر في المؤسسات المالية"، دار كنوز المعرفة، السعودية، 2020.
27. فهد بن عبد الله الحواس، "إدارة سمعة المؤسسات المالية"، دار كنوز المعرفة، السعودية، 2021.
28. قادري محمد، إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الجزائرية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2020.
29. قادري محمد، الهيكل التكلفة للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
30. قادري محمد، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر: معوقات وحلول، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2019.
31. قاسي فاطمة الزهراء، تحليل التكاليف التشغيلية وأثرها على الربحية في المؤسسات الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
32. قاسي فاطمة الزهراء، تحليل القيم الدفترية وأثرها على تقييم الشركات في السوق المالي الجزائري، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2019.
33. قاسي فاطمة الزهراء، تحليل الهياكل المالية للبنوك الجزائرية: دراسة مقارنة، دار العلوم المالية للنشر، الجزائر، 2019.
34. قاسي فاطمة الزهراء، تقييم سياسات التمويل في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
35. قاسي فاطمة، إدارة الذمم المدينة في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2020.
36. قاسي فاطمة، التحليل التنبؤي في القطاع المصرفي الجزائري: الواقع والآفاق، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2022.
37. قاسي فاطمة، المحاسبة الزمنية القائمة على النشاط: النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
38. قاسي فاطمة، تحليل الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الدولية، دار العلوم المالية للنشر، الجزائر، 2020.
39. قاسي فاطمة، تحليل تطور الجودة الائتمانية في البنوك الجزائرية، دار العلوم المالية للنشر، الجزائر، 2020.
40. قاسي فاطمة، تحليل ربحية المؤسسات الصناعية في الجزائر، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2021.
41. قاسي فاطمة، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي: الفرص والتحديات، دار العلوم للتكنولوجيا المتقدمة، الجزائر، 2022.
42. قاسي فاطمة، رأس المال الاجتماعي وأثره على الأداء المالي، دار العلوم الاجتماعية للنشر، الجزائر، 2021.

43. محمد عبد الغفار حامد، "إدارة المخاطر المالية في المصارف"، دار النهضة العربية، لبنان، 2018.
44. محمد عبد الغني حسن، "إدارة المخاطر المصرفية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.
45. المصري يوسف، الغنام رامي، الإدارة المالية الحديثة، دار الكتب العلمية، مصر، 2019.
46. هاني عبد الرحمن الجراح، "الحوكمة والمخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع المصرفي"، دار العلوم للنشر، الإمارات، 2022.

المجلات والمقالات

1. بن عمر أحمد، إدارة الهيكل المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 3، العدد 15، الجزائر، 2019.
2. بن عمر أحمد، صاري خالد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 13، الجزائر، 2019.
3. بوزيان محمد، إدارة الأداء المالي في الشركات النفطية الجزائرية: دراسة حالة سوناطراك، مجلة الاقتصاد النفطي، المجلد 2، العدد 6، الجزائر، 2019.
4. بوزيان محمد، تحليل السيولة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية، المجلد 2، العدد 8، الجزائر، 2020.
5. بوزيان محمد، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات النفطية الجزائرية، مجلة الإدارة الحديثة، المجلد 3، العدد 14، الجزائر، 2021.
6. بوزيد عبد الحميد، الهيكل التمويلي للمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد 3، العدد 14، الجزائر، 2018.
7. بوكريزة عبد الرحيم، تقييم كفاءة تخصيص الموارد في المؤسسات الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 4، العدد 22، الجزائر، 2018.
8. بوكرسوم عبد القادر، أثر التحول الرقمي على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة تكنولوجيا المعلومات المالية، المجلد 3، العدد 7، الجزائر، 2021.
9. بوكرسوم عبد القادر، المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الأخضر، المجلد 2، العدد 8، الجزائر، 2020.
10. بوكرسوم عبد القادر، تحليل الربحية في القطاع الصناعي الجزائري: التحديات والآفاق، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 15، الجزائر، 2018.
11. بوكرسوم عبد القادر، تحليل السيولة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية، المجلد 2، العدد 7، الجزائر، 2019.
12. بوكرسوم عبد القادر، تحليل كفاءة تسعير الأسهم في بورصة الجزائر، مجلة المال والأعمال، المجلد 3، العدد 5، الجزائر، 2018.
13. بوكرسوم عبد القادر، تحليل هيكل التكاليف في الصناعة التحويلية الجزائرية، مجلة الدراسات الصناعية، المجلد 2، العدد 15، الجزائر، 2018.

14. بوكرسوم عبد القادر، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة القائمة على النشاط، مجلة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، المجلد 3، العدد 7، الجزائر، 2020.
15. بوكرسوم عبد القادر، تقلبات الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 8، الجزائر، 2020.
16. بوكرسوم عبد القادر، تقلبات الإيرادات في القطاع النفطي الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد النفطي، المجلد 2، العدد 6، الجزائر، 2019.
17. بوكرسوم عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية: الواقع والتحديات، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 2، العدد 5، الجزائر، 2018.
18. بوكرسوم عبد القادر، كفاءة إدارة المخزون في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات الصناعية، المجلد 3، العدد 12، الجزائر، 2019.
19. حمدي نور الدين، إدارة الأزمات المالية في المؤسسات الجزائرية، مجلة الإدارة والمالية، المجلد 1، العدد 15، الجزائر، 2022.
20. حمدي نور الدين، إدارة المخاطر المالية باستخدام تحليل السيناريوهات في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المتقدمة، المجلد 2، العدد 11، الجزائر، 2023.
21. حمدي نور الدين، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الجزائرية: التحديات والآفاق، مجلة المالية والمخاطر، المجلد 2، العدد 12، الجزائر، 2023.
22. حمدي نور الدين، إدارة خدمة الديون في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 11، الجزائر، 2022.
23. حمدي نور الدين، إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الجزائرية: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة المالية، المجلد 1، العدد 11، الجزائر، 2023.
24. حمدي نور الدين، الإطار التنظيمي للتحليل المالي في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة الدراسات المالية والقانونية، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، 2022.
25. حمدي نور الدين، التحليل المالي المتكامل: أدوات لتقييم أداء المؤسسات الجزائرية، مجلة المال والأعمال، المجلد 1، العدد 12، الجزائر، 2023.
26. حمدي نور الدين، التحليل المالي للمشاريع الفلاحية في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الزراعي، المجلد 1، العدد 10، الجزائر، 2023.
27. حمدي نور الدين، الحلول السحابية في إدارة التكاليف: التحديات والفرص، مجلة المالية والمخاطر، المجلد 2، العدد 12، الجزائر، 2023.
28. حمدي نور الدين، الذكاء الاصطناعي في تحليل الاستدامة: التطبيقات والتحديات، مجلة التكنولوجيا المالية، المجلد 2، العدد 10، الجزائر، 2023.
29. حمدي نور الدين، تحليل أداء القطاعات غير النفطية في الجزائر، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 10، الجزائر، 2022.

30. حمدي نور الدين، تحليل العائد على الاستثمار في المؤسسات الجزائرية المدرجة، مجلة المال والأعمال، المجلد 2، العدد 10، الجزائر، 2022.
31. حمدي نور الدين، تحليل الفجوة التمويلية في المؤسسات الجزائرية، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 10، الجزائر، 2023.
32. حمدي نور الدين، تحليل تطور الهيكل الإنفاقي للمالية العامة الجزائرية، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 10، الجزائر، 2023.
33. حمدي نور الدين، تحليل جودة الأرباح وتأثيرها على تقييم الشركات في السوق المالي الجزائري، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، 2022.
34. حمدي نور الدين، تحليل هيكل الإنفاق العام في الجزائر: التحديات والآفاق، مجلة المالية العامة، المجلد 2، العدد 9، الجزائر، 2022.
35. زيتوني عبد الرحمن، تحليل العوامل المؤثرة على الربحية الصافية في المؤسسات الجزائرية، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 8، الجزائر، 2020.
36. زيتوني عبد الرحمن، تحليل القدرة على خدمة الديون في المؤسسات الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 2، العدد 8، الجزائر، 2020.
37. زيتوني عبد الرحمن، سياسات توزيع الأرباح وأثرها على أداء الأسهم في بورصة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المجلد 2، العدد 7، الجزائر، 2020.
38. زيتوني عبد الرحمن، هياكل التمويل في الشركات الجزائرية المدرجة: تحليل مقارن، مجلة البحوث المالية، المجلد 1، العدد 7، الجزائر، 2020.
39. زيتوني عبد الرحيم، السيولة النقدية في المؤسسات الجزائرية: التحديات والحلول، مجلة البحوث المالية، المجلد 1، العدد 8، الجزائر، 2021.
40. زيتوني عبد الرحيم، الكفاءات المالية في المؤسسات الجزائرية: دراسة تشخيصية، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 4، العدد 12، الجزائر، 2020.
41. زيتوني عبد الرحيم، إنترنت الأشياء وإدارة التكاليف في المؤسسات الصناعية، مجلة المحاسبة الاستراتيجية، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، 2022.
42. زيتوني عبد الرحيم، تحليل تطور الأداء في الشركات العمومية الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات الصناعية، المجلد 3، العدد 8، الجزائر، 2021.
43. زيتوني عبد الرحيم، تقييم كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات الصناعية، المجلد 3، العدد 8، الجزائر، 2021.
44. زيتوني عبد الرحيم، حوكمة الشركات والاستثمار المسؤول في الجزائر. مجلة الحوكمة والأعمال، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، 2022.
45. زيتوني عبد الرحيم، كفاءة استخدام الأصول في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 9، الجزائر، 2021.

46. زيتوني عبد القادر، نظم التكاليف الحديثة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 1، العدد 8، الجزائر، 2023.
47. عمار يوسف، الضريبة وأثرها على الأداء المالي في الجزائر، مجلة المحاسبة والمالية، المجلد 1، العدد 10، الجزائر، 2022.
48. قادري محمد، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 2، العدد 11، الجزائر، 2019.
49. قاسمي فاطمة، الهيكل المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر، مجلة البحوث المالية، المجلد 2، العدد 7، الجزائر، 2021.

الملاحق



1.6. الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

2019	2018	الأصول
431 208 241	337 316 817	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
256	270	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406 162 203	379 543 232	أصول مالية جاهزة للبيع
419 512 117	407 271 144	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
2 044 508 426	1 806 662 078	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	14 043 819	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
12 854 579	10 145 906	الضرائب الحالية - الأصول
751 736	691 309	الضرائب المؤجلة - الأصول
56 972 992	28 926 710	أصول أخرى
55 562 832	51 160 554	حسابات التسوية
27 620 374	23 761 261	اشراقات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء عقارات استثمارية
22 698 704	22 680 606	الأصول الثابتة المادية
86 689	95 644	الأصول الثابتة غير المادية
-		فارق الحيازة
3 491 982 968	3 082 299 350	اجمالي الأصول

الملاحق 03: ميزانية الخصوم للسنة 2018/2019

2019	2018	الأصول
-	-	البنك المركزي
454 327 409	243 452 166	ديون تجاه الهيئات المالية
2 103 524 686	1 982 925 888	ديون تجاه الزبائن
22 641 228	18 685 076	ديون ممثلة بورصة مالية
9 365 385	14 282 865	الضرائب الجارية - خصوم
537 603	537 377	الضرائب المؤجلة - خصوم
139 136 132	117 077 585	خصوم أخرى
103 619 975	70 894 144	حسابات التسوية
32 089 934	30 088 761	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
		إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
119 836 510	108 112 786	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
207 485 319	208 002 425	ديون تابعة
150 000 000	150 000 000	رأس المال
		علاوات مرتبطة برأس المال
114 406 150	90 573 966	الاحتياطات
(3 876 986)	-7 991 301	فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	(+/-) ترجيل من جديد
19 064 195	35 832 184	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 491 982 968	3 082 299 350	مجموع الخصوم